





ISBN 2-88477-099-2



حماية حقوق الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون

المنظمات الأعضاء في فريق التنسيق بين الوكالات بشأن
قضاء الأحداث: برنامجها وتجاربها في مجال الدعوة

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال

المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب

الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات

مؤسسة أرض الإنسان

منظمة أنقذوا الأطفال، المملكة المتحدة

كاسا أليانزا





شكر خاص

تعتبر هذه الوثيقة ثمرة مجهود التعاون فيما بين أعضاء فريق التنسيق بين الوكالات بشأن قضاء الأحداث. و نقر بالجميل لرئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل السيد جاب دويك لمدته لهذا العمل بالإلهام والتشجيع. جاء الدعم الأساسي لهذا المشروع من منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف حيث أدارت و مولت التحرير و التنسيق كما مدت مالياً أعمال الترجمة و الطباعة. و قد جاء تمويل إضافي من كل من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة و الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات (عن طريق تمويل من سيدا) بينما قامت المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب بترتيب أعمال التصميم و الترجمة و الطباعة.

قد ساهمت شخصيات عديدة في تحقيق هذا الإصدار التعاوني. إلا أن شكر خاص تستحقه جينا لوكاريلي من اليونيسيف حيث لعبت دور المحرر و المنسق الأساسي و كذلك سيسيل تروشو من المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب حيث أشرفت على أعمال التصميم النهائي و الترجمة و الطباعة. قامت اليكساندرا بوستر من اليونيسيف و إيرك سوتا من المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب بدعم إدارة المشروع.

الإسهام بكتابة النص جاء من كل من جو ديدين من مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ إليانور موريل من الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات؛ باولو دافيد من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان؛ سيفرين جاكومي؛ فلورانس مارتان من منظمة أنقذوا الأطفال، المملكة المتحدة؛ بيرنارد بوتون من مؤسسة أرض الإنسان؛ سوارشان من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ اليساندرا ديتتيس و جولي بيرجيرون و مانويل فينيلي من اليونيسيف. قام العديد من هؤلاء الزملاء بالمد بملاحظات و ردود أفعال نافعين طوال عملية إعداد المسودة مثلما فعلت كارين لاندجرن من اليونيسيف.



تمهيد

قامت ولا تزال عدة دول أطراف في اتفاقية حقوق الطفل، سعياً منها لاحتزام بنود الاتفاقية، باتخاذ تدابير تشريعية لمواجهة مشاكل الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون أو ما يعرف بقضاء الأحداث.

وإن لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل ترحب بنتائج هذه الجهود من حيث التطور الهام الذي حصل في القوانين الموجودة المتصلة بقضاء الأحداث. بيد أنها ما انفكت في الوقت ذاته تعبر عن قلقها لغياب تطبيق القوانين والأنظمة المحسنة. أضف إلى ذلك عدم تطبيق القواعد و المبادئ التوجيهية الخاصة بالأمم المتحدة لإدارة شؤون قضاء الأحداث، وإدارة التجريد من الحرية، ومنع جنوح الأحداث بسبب غياب المعرفة.

لقد شهدنا طيلة ١٥ سنة الماضية كما هائلا من التدابير التشريعية بيد أن الطريق ما زال طويلا. أما في السنوات المقبلة فإن الحاجة ملحة لبذل المزيد من الجهود لاحتزام بنود لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل ومعايير الأمم المتحدة المذكورة آنفا.

ولهذا فإن لجنة حقوق الطفل ترحب بهذه الوثيقة الصادرة عن فريق التنسيق بين الوكالات بخصوص قضاء الأحداث. فهي تحمل بين طياتها معلومات مفيدة عن المنظمات الأعضاء في هذا الفريق المعني بقضاء الأحداث وعن مهامها ومسؤولياتها وأنشطتها. بل لربما أهم من ذلك، فإن الوثيقة تقدم الممارسات المبتكرة في مجالات من قبيل الدعم القانوني والعقوبات البديلة وبناء القدرات والتوعية العامة والدعوة.

وتأمل لجنة حقوق الطفل أن تساهم هذه الوثيقة وغيرها من أنشطة الفريق المعني بقضاء الأحداث في تحسين ممارسة قضاء الأحداث في العديد من الدول الأطراف في اتفاقية حقوق

الطفل تحسينا جوهريا. ويصعب تسيير نظام لقضاء الأحداث (قانونا وممارسة) يراعي بنود الاتفاقية مراعاة تامة. ولا تتردد لحظة في الاتصال بالفريق أو بإحدى المنظمات الأعضاء كلما احتجت إلى الدعم التقني أو الخبرة في هذا المجال.

جاب دويك

رئيس لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل

مقدمة

نظرة شاملة عن فريق التنسيق
بين الوكالات بشأن قضاء الأحداث



غايات الفريق

تأسس فريق التنسيق بين الوكالات بخصوص قضاء الأحداث عام ١٩٩٧ بقرار من المجلس الاقتصادي والاجتماعي (كان يسمى سابقا فريق الأمم المتحدة المعني بتنسيق المشورة والمساعدة التقنية في مجال قضاء الأحداث). ويهدف إلى تنسيق السياسات والمشاريع والأنشطة بين المنظمات الدولية المنخرطة مع السلطات الوطنية في إصلاح قضاء الأحداث. ويسترشد عمل الفريق بالأحكام ذات الصلة الواردة في اتفاقية حقوق الطفل و بمعايير دولية أخرى متعلقة بقضاء الأحداث وبتوصيات لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل^١.

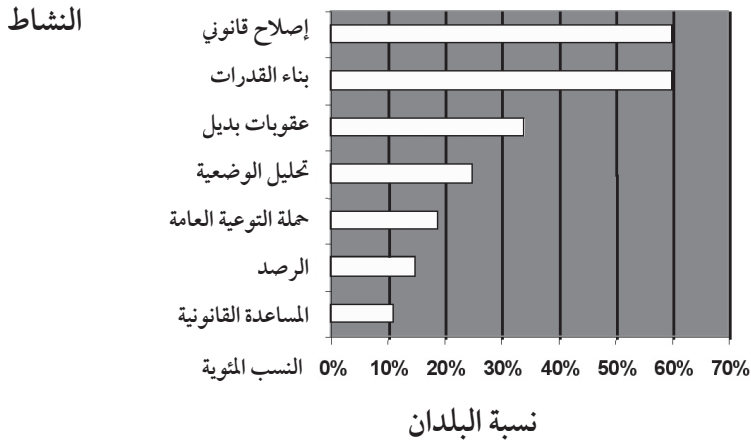
وتسعى هذه الهيئة إلى تعزيز التنسيق الوطني والدولي في مجال قضاء الأحداث عبر:

١. تحديد المنظمات الأطراف في الفريق العاملة على المستوى الوطني وتحديد أنشطتها.
٢. تشجيع مكاتبنا الميدانية ذات الصلة على العمل سويا لتحقيق نهج مشترك على المستوى الوطني.
٣. تعزيز الحوار المستمر مع الشركاء الوطنيين في مجال إصلاح قضاء الأحداث.
٤. تحديد وسائل العمل المشتركة والممارسات السليمة وتطويرها ونشرها.
٥. إدراج حماية حقوق الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون في جدول أعمال المجتمع الدولي.

١ تتضمن المعايير الدولية ما يلي: عهد الأمم المتحدة الخاص بالحقوق المدنية والسياسية واتفاقية مناهضة التعذيب وقواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية لإدارة شؤون قضاء الأحداث ومبادئ الأمم المتحدة التوجيهية لمنع جناح الأحداث وقواعد الأمم المتحدة بشأن حماية الأحداث المجردين من حريتهم ومبادئ فيينا التوجيهية المتعلقة بالإجراءات المعنية بالأطفال في نظام العدالة الجنائية. القواعد الدنيا النموذجية لمعاملة السجناء وقواعد الأمم المتحدة الدنيا النموذجية للتدابير غير الاحتجازية.

النقاط الرئيسية في مبادرة الفريق

- تعمل المنظمات الأعضاء في الفريق على دعم التنسيق لتطبيق توصيات لجنة حقوق الطفل في بلدان شتى من العالم. ومن بين الأمثلة التالية نجد مايلي:
 - في أوغندا عام ٢٠٠٠، أدى التنسيق إلى ورشة عمل للتدريب ووضع الإستراتيجيات نظمتها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والحركة الدولية للدفاع عن الأطفال ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة أنقذوا الأطفال، المملكة المتحدة والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية.
 - في أوروغواي، وفي بداية عام ٢٠٠٣ تعاون كل من الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال والمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب ومنظمة أنقذوا الأطفال ومؤسسة أرض الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وغيرها في القيام بأنشطة الرصد والدعوة على مستوى عال.
- قام الفريق عام ٢٠٠٤ بمسح شامل للمبادرات القضائية الخاصة بالأطفال الموجودين في نزاع مع القانون في ١٢٧ بلدا. وبين الشكل على اليمين تحليلا تقريبا للأنشطة التنظيمية لأعضاء الفريق في مجال إصلاح قضاء الأحداث، المؤرخ في آذار/ مارس ٢٠٠٤.



- للفريق الآن موقع مشترك على شبكة الانترنت يمكن لجميع موظفي المنظمات الأعضاء استخدامه.
- تتضمن المبادرات المستقبلية للفريق إنشاء مقر رئيسي له وأمانة عامة ووضع موقع على الانترنت مفتوح للعموم وتقديم دعم تقني منسق لإصدار ونشر التعليق العام القادم للجنة حقوق الطفل المتعلق بقضاء الأحداث.

المنظمات الأعضاء

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

يطبق المكتب برنامجا متكاملا لمراقبة المخدرات والحد من الطلب عليها ومنع الجريمة وإصلاح العدالة الجنائية ومكافحة الإرهاب في إطار التنمية المستدامة والأمن البشري. ويتولى المكتب القيام بأنشطة مرتبطة بمنع الجريمة ومراقبتها على المستوى الدولي عبر تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمنع الجريمة عبر الوطنية ومحاربتها. ويقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة على وجه الخصوص بأنشطة متعلقة بمنع الجريمة المنظمة وغسل الأموال والاتجار في النساء والأطفال. كما يشجع استراتيجيات منع الجريمة، بالإضافة إلى فاعلية ونزاهة إدارة شؤون القضاء مع مراعاة حقوق كل ضحايا الجريمة أو ذوات الصلة بنظام العدالة الجنائية.

إلى أي حد يتوافق قضاء الأحداث مع اختصاص مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

منذ وقت طويل ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يساعد الدول الأعضاء بتشجيع وتعزيز استخدام وتطبيق الصكوك الدولية والمعايير والقواعد الخاصة بمنع الجريمة والعدالة الجنائية بما في ذلك ما يتصل بقضاء الأحداث. ويعد العمل في قطاع قضاء الأحداث جديدا نسبيا على المنظمة. ويقوم على قرارات شتى صادرة عن الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويقوم المكتب، بناء على طلب دولة عضو، بتنفيذ مشاريع التعاون

التقني لمنع جرائم الشباب وتعزيز أنظمة قضاء الأحداث وتحسين إعادة التأهيل، ومعاملة الشباب الموجودين في نزاع مع القانون، علاوة على تحسين حماية الضحايا من الأطفال. نهج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة لقضاء الأحداث

وضع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة استراتيجية متكاملة لمساعدة الدول الأعضاء على إصلاح قضاء الأحداث، بالتركيز على أهمية المنع وإعادة التأهيل. وتتضمن المشاريع النموذجية القائمة على المعايير الدولية والممارسات القيمة النوع التالي من الأنشطة:

• تشجيع وضع مسودات التشريع ومراجعتها وإسداء النصح بشأنها ولا سيما بشأن التدابير البديلة خارج نطاق القانون والعقوبات غير الاحتجازية المتعلقة بالأحداث الموجودين في نزاع مع القانون وحماية الضحايا والشباب المهددين.

• بناء القدرات بما في ذلك إنشاء مقر رئيسي على مستوى الوزارة يعنى بجميع المسائل التي تخص الأحداث بما فيها تجميع البيانات ذات الصلة وتحليلها.

• إطلاق حملات لزيادة التوعية وصياغة خطط عمل وطنية تخص الأحداث المهددين وأولئك الموجودين في نزاع مع القانون.

• وضع مناهج التدريب والقيام بدورات تدريبية لكل الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية المتعاملين مع الأحداث الموجودين في نزاع مع القانون وأولئك المهددين.

• تحسين ظروف الاحتجاز الخاصة بالأحداث من خلال تجديد المراكز الخاصة ووضع أنظمة للملفات وتعزيز برامج التدريب المهني والتربوي.

• وضع برامج لرعاية الأطفال المفرج عنهم بمشاركة المصالح المجتمعية غير الحكومية.

إن دمج برنامج الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة مؤخرا في مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة يتيح فرصا جديدة في مجال قضاء الأحداث من قبيل البرامج المتكاملة الخاصة

بمنع المخدرات والجريمة بما فيها زيادة الوعي والتربية عن طريق الأقران الموجهة للأحداث وبرامج متخصصة لمنع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) داخل المؤسسات الإصلاحية المغلقة. كما يقوم مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بناء على العبر التي اتخذها من أفغانستان، بدراسة إمكانات أخرى لدمج مشاريع إصلاح قضاء الأحداث ضمن برامج أوسع لإصلاح العدالة الجنائية في البلدان التي تخرج من فترة نزاع عسكري. كما يشارك مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مع مؤسسات أخرى في إعداد المبادئ التوجيهية المتعلقة بتحسين القضاء الخاص بالضحايا من الأطفال وشهود الجرائم، وقد سجل ممارسات حسنة لا سيما فيما يتصل بجرائم المدن والشباب المهديين.

للاتصال:

Timothy Lemay

Chief Rule of Law Section

Human Security Branch, Divisions for Operations

UN Office on Drugs and Crime

P.O. Box 500, 1400 Vienna

Austria

الموقع: www.unodc.org

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان

تتولى المفوضية حماية حقوق الإنسان للجميع وتشجيعها. توكل للمفوض السامي المسؤولية الأساسية في كل الأنشطة المتعلقة بحقوق الإنسان. وتسترشد المفوضية في عملها بميثاق الأمم المتحدة والميثاق العالمي لحقوق الإنسان وما جاء بعد ذلك من صكوك في مجال حقوق الإنسان وكذا إعلان وبرنامج عمل فيينا الصادر عام ١٩٩٣. ويعد تشجيع التصديق على معاهدات حقوق الإنسان وتنفيذها أحد أولويات المفوضية. وتهدف مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى ضمان تنفيذ القواعد المعترف بها دوليا في مجال حقوق الإنسان تنفيذا عمليا. وتلتزم المفوضية بتعزيز برنامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان وتقديم أفضل ما يجب من دعم لهيئات

الأمم المتحدة المعنية برصد المعاهدات بها فيها لجنة الأمم المتحدة لحقوق الطفل والإجراءات الخاصة التي وضعتها لجنة حقوق الإنسان. وتتجاوز المفوضية مع الحكومات بشأن قضايا حقوق الإنسان بغية تعزيز القدرات الوطنية في هذا المجال وزيادة احترام حقوق الإنسان. وتقدم خدمات الاستشارة والدعم التقني عند الحاجة كما تشجع الحكومات على الاستمرار في استحداث إجراءات ومؤسسات وطنية فعلية لحماية حقوق الإنسان. وتقدم المفوضية مساعدة تقنية واسعة في مجال إدارة القضاء بما فيه قضاء الأحداث (منها إصلاح القانون وبناء القدرات المؤسسية والتدريب وإذكاء الوعي).

عمل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجال قضاء الأحداث

تلتزم مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في مجال قضاء الأحداث بمساعدة الدول على تطبيق اتفاقية حقوق الطفل وما يتصل بها من قواعد ومعايير دولية، كما تسهر على تتبع التوصيات التي تقدمها لجنة حقوق الطفل.

للاتصال:

Paulo David

Secretary, Committee on the Rights of the Child

Office of the UN High Commissioner for Human Rights

Palais des Nations, 1211 Geneva 10

Switzerland

الموقع: www.ohchr.org

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونسيف

كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونسيف بالدعوة لحقوق الطفل وحمايتها. وتسترشد منظمة الأمم المتحدة للطفولة باتفاقية حقوق الطفل، كما تسعى

المنظمة جاهدة لتجعل من حقوق الطفل مبادئ أخلاقية ثابتة ومعايير دولية لمعاملة الطفل. وتؤكد المنظمة على أن بقاء الأطفال وحمايتهم وتكوينهم شروط أساسية للتنمية في العالم وجزء لا يتجزأ من التطور البشري. وتعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة في ١٥٨ بلدا وإقلييا، وتلتزم بضمان حماية خاصة لأكثر الأطفال حرمانا مثل ضحايا الحرب والكوارث والفقر المدقع والعنف والاستغلال والأطفال المعاقين. وتتخذ المنظمة منهجا وقائيا تجاه سوء معاملة الأطفال واستغلالهم، إذ تساعد الحكومات على إنشاء بيئة تحمي جميع الأطفال.

إلى أي حد يتوافق قضاء الأحداث مع اختصاص منظمة الأمم المتحدة للطفولة

تسترشد منظمة الأمم المتحدة للطفولة في عملها باتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل التي تحمي الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون. ويعد قضاء الأحداث جزءا من التزامات منظمة الأمم المتحدة للطفولة بشأن حماية الأطفال، وهو مجال يهتم بمنع العنف ضد الأطفال وسوء معاملتهم واستغلالهم وبالرد على هذه الأمور، كما يهتم بالحقوق الخاصة بالأطفال الذين لا ترعاهم أسرهم. وتشهد أغلب البلدان التي تعمل فيها منظمة الأمم المتحدة للطفولة أنشطة متزايدة لتشجيع الأنظمة القضائية الخاصة بالأطفال الموجودين في نزاع مع القانون. ويتم هذا العمل في أوساط قانونية واجتماعية مختلفة بما في ذلك المناطق التي تعرف نزاعا مسلحا حيث يجد الأطفال أنفسهم في نزاع مع القانون من جراء الاستغلال الآلي الذي يتعرضون له والذي يهدد حقوقهم في المحاكمة وفق الأصول القانونية، وفي معاملة خاصة بالأطفال أمام القانون.

ما تركز عليه المنظمة ضمن قضاء الأحداث

تؤمن منظمة الأمم المتحدة للطفولة بأن السجن والاحتجاز آخر ما يمكن اللجوء إليه فيما يتصل بالأطفال الموجودين في نزاع مع القانون. ويركز عمل المنظمة في قضاء الأحداث على التقليل من اعتماد التجريد من الحرية عبر تشجيع العقوبات غير الاحتجازية والعدالة التصالحية والتحويل. وتسعى منظمة الأمم المتحدة للطفولة إلى إنشاء بيئة تحمي جميع الأطفال مما يقتضي إتباع منهج عام ومتعدد المستويات يضم تأمين التزام الحكومات وبناء القدرات وإصلاح القوانين ورصد انتهاكات الحقوق والإبلاغ عنها، وتغيير مواقف الأشخاص وبناء مهارات الأطفال، وتقديم خدمات إعادة الإدماج.

وتدعم منظمة الأمم المتحدة للطفولة على سبيل المثال إصلاح الأنظمة القانونية من خلال مساعدة العاملين المحليين على مراجعة وتنفيذ تشريع يتماشى مع المعايير الدولية. كما تبني قدرات العاملين في مجال قضاء الأحداث حتى يجعلوا عملهم قائما على منهج أساسه حقوق الطفل. وتقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة بتنظيم اجتماعات تضم المنظمات غير الحكومية ومختلف وزارات الحكومة ومصالحها بما فيها وزارة العدل والإصلاحات والرعاية الاجتماعية والشباب والداخلية سعيا منها إلى تنسيق الإصلاح بين مختلف القطاعات. وتعمل المنظمة أخيرا مع وسائط الإعلام والمنظمات غير الحكومية لدعم إصلاح قضاء الأحداث وتربية الناس على حقوق الأطفال.

للاتصال:

Alexandra Yuster

Senior Advisor, Child Protection

UNICEF, 3 UN Plaza

New York, New York 10017

USA

الموقع: www.unicef.org

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شبكة الأمم المتحدة الشاملة للتنمية، ويسعى إلى التغيير وإلى إشراك البلدان في تبادل المعرفة والتجارب والموارد لمساعدة الشعوب على تحقيق حياة أفضل. ويعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في ١٦٦ بلدا مشجعا إياها على إيجاد حلول للتحديات الإنمائية الوطنية والعالمية. وتعتمد هذه البلدان على موظفي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعلى عدد كبير من شركائه لتنمية قدراتها المحلية. وتعمل شبكة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كأداة ربط وتنسيق بين الجهود الوطنية والعالمية لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية، بما فيها إحدى الغايات الطموحة ألا وهي تخفيض مستوى الفقر إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. ويركز

البرنامج على مساعدة البلدان على إيجاد الحلول وتبادلها بشأن تحديات تحقيق حكم ديموقراطي والتقليل من وطأة الفقر ومنع الأزمات والتخلص من وقعها وتحديات الطاقة، والبيئة وفيروس نقص المناعة البشرية/ متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). و يدمج برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لغرض التنمية في عمله بغية تحقيق حكم ديموقراطي والحد من الفقر لمساعدة الدول النامية على تطوير المساءلة الحكومية وتوفير الخدمات. كما يساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البلدان على اجتذاب المساعدات وترشيد استخدامها. ويشجع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في جميع نشاطاته، حماية حقوق الإنسان وتعزيز دور المرأة.

إلى أي حد يتوافق قضاء الأحداث مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يقر البرنامج بأن التنمية لا تتحقق إلا بوجود نظام قضائي فعال. فهناك رابطة جوهرية بين سيادة القانون واستئصال الفقر وحقوق الإنسان والتنمية البشرية المستدامة. وتطمح خطط برنامج الأمم المتحدة الإنمائي برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لإصلاح قطاع العدالة لزيادة استفادة الجميع من قضاء فعال يتدخل في الوقت المناسب: لا سيما الفقراء والنساء ومجموعات أخرى من المحرومين. ويرى البرنامج أن للفقراء الحق في البحث عن قضاء عادل والحصول عليه في إطار قوانين تتماشى مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومع القواعد الوطنية والدستورية. وتسعى هذه المعايير والقواعد الى حماية سيادة القانون على جميع الناس ضد الحكومة له وضد المصالح الشخصية الراسخة في المجتمع. وتشمل القوانين هذه معايير وقواعد خاصة بالأحداث الذين يشكلون جزءا كبيرا من السكان في أغلب البلدان النامية. ومن هذا المنطلق، تعد مسائل قضاء الأحداث ميزة جوهرية في العمل المتصل بنظام القضاء أو السجن أو برامج إنفاذ القانون.

ما يركز عليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ضمن مجال قضاء الأحداث

تعد مسائل قضايا الأحداث إما جزءاً يندرج ضمن برنامج أوسع لقطاع العدل يدعمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أو وكالة أخرى (خاصة منظمة الأمم المتحدة للطفولة) أو برنامجاً مستقلاً يهتم على وجه التحديد بمسائل قضاء الأحداث. وتضم بعض مجالات الاهتمام ضمن عمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في قضاء الأحداث تعزيز قدرات دوائر الشرطة الوطنية للاضطلاع بمسؤولياتها من منظور أساسه احترام الحقوق وإصلاح القضاء وغير ذلك.

للاتصال:

R. Sudarshan

Advisor-Justice

UNDP Oslo Governance Centre

Inkognitogt. 18, N-0256 Oslo

Norway

الموقع: www.undp.org

الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال

إن الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال منظمة غير حكومية مستقلة أنشئت عام ١٩٧٩، وهو ما يعرف بالسنة الدولية للطفل، لتشجيع حقوق الأطفال وحمايتهم. وتطورت الحركة لتصبح شبكة دولية لها أعضاء فيها يقارب ٤٢ بلداً. ويتجلى دور الحركة فيما يلي:

- إذكاء الوعي بأوضاع حقوق الطفل وما يتصل بها من مسائل ومبادرات في العالم بأسره والحث على التضامن في هذا الشأن.
- البحث عن أنجع الوسائل لضمان حماية حقوق الطفل على صعيد الممارسة وتشجيع هذه الوسائل وتنفيذها

- ضمان إعطاء الأولوية لحقوق الطفل في جميع النواحي من قبل المجتمع المدني و جميع السلطات بما فيها الأمم المتحدة
- توفير القيادة عند تبني معايير دولية بخصوص حقوق الطفل
- ضمان مشاركة الأطفال فيما يتصل بحياتهم من قرارات وأنشطة.

إلى أي حد يتوافق قضاء الأحداث مع الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال

منذ تأسيسها عام ١٩٧٩، انخرطت الحركة في الدفاع القانوني عن الأطفال. وتزايدت مساهمة أقسام الحركة في الأنشطة المتصلة بقضاء الأحداث منذ اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل سنة ١٩٨٩، وشاركت الحركة على المستوى الدولي في صياغة المعايير الدولية المرتبطة بقضاء الأحداث ولا تزال تتابع بخطى حثيثة إصلاح قضاء الأحداث. وعلى الرغم من وجود المعايير الدولية لم يتحقق إلا القليل من التقدم في تطبيق حقوق الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون. وهذه الأسباب لا تقدم الحركة الدعم للأطفال الموجودين في نزاع مع القانون فقط بل تضغط لإدراج مسألة قضاء الأحداث ضمن جدول أعمال الاجتماعات الدولية.

نهج الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال لقضاء الأحداث

يضم برنامج قضاء الأحداث التابع للحركة الدولية للدفاع عن الأطفال عدة مشاريع منها الشبكة الدولية لقضاء الأحداث وبرنامج مراكز الدفاع الاجتماعية والقانونية وبرنامج إصلاح أنظمة قضاء الأحداث في أمريكا اللاتينية وتنسيق عمل المجموعة الفرعية للمنظمات غير الحكومية في مجال قضاء الأحداث علاوة على تقديم الدعم للجنة حقوق الطفل.

وتتمثل استراتيجية التدخل الأساسية للحركة على المستوى المحلي والدولي في تقديم المعلومات عن وضع الأطفال وحقوقهم. وتحاول الحركة إذكاء الوعي بشأن واقع الأطفال والمراهقين الموجودين في نزاع مع القانون عبر تحسيس الأسر والجماعات والحكومات.

ويعتبر تحسين تنسيق الأعمال والمبادرات الخاصة بمسائل قضاء الأحداث عنصراً مهماً آخر في عمل الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال. وقد أقامت الحركة منتديات للتبادل المعلوماتي يتسنى للعاملين في المجال استغلال الموارد بشكل فعال. وبفضل وسائل تبادل المعلومات، يمكن للحركة الانخراط في أعمال الضغط لدى الأمم المتحدة والهيئات الدولية الأخرى لإدراج مسألة قضاء الأحداث في جدول أعمال الاجتماعات الدولية.

وتقدم أقسام الحركة كذلك الدعم المباشر لضحايا انتهاكات حقوق الطفل قصد التقليل من المعاناة الفورية لأولئك الأطفال. وتسعى الحركة من خلال اعتمادها نهجاً قائماً على الحقوق إلى تعزيز مكانة الأطفال ليعرفوا حقوقهم وليشاركوا في هذه العملية.

للاتصال:

Carlos Pampín García

Juvenile Justice Programme

1 Rue de Varembe, P.O. Box 88

CH- 1211 Geneva 20

Switzerland

الموقع: www.dci-is.org

المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب

تهدف المنظمة لمناهضة التعذيب، والعقوبات الصادرة دون محاكمة، والاختفاء القسري، وغير ذلك من أشكال المعاملة الوحشية، أو اللإنسانية أو الحاطة بالكرامة. وتضم برامج حملات عاجلة وإجراءات خاصة ومساعدة ضحايا التعذيب والعنف ضد النساء وحقوق الطفل والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويقوم عملها على المعلومات والطلبات التي تتلقاها شبكتها التي تضم ٢٦٦ منظمة عضو عبر أنحاء العالم.

وتدافع المنظمة عن الأطفال ضد التعذيب وأشكال أخرى من العنف عبر النداءات العاجل بخصوص حالات ملموسة من التعذيب أو أشكال أخرى من العنف وعبر التدخل عند انتهاك حقوق الطفل لدى الآليات الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الطفل.

إلى أي حد يتوافق قضاء الأحداث مع مهام المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب

تدخل أغلب النداءات العاجلة الصادرة عن برنامج حقوق الطفل التابع للمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب في نطاق قضاء الأحداث: الإيقاف الجائر والتعذيب خلال الاحتجاز من طرف الشرطة وغياب الضمانات القضائية والعقوبات التعسفية وقتل الأطفال خارج نطاق القانون من قبل موظفين ينفذون القانون. وتتعلق بعض النداءات كذلك بالاحتجاز الجائر للأطفال في أوضاع غير عادية أو في غياب الجهود اللازمة لحماية الأطفال المنحدرين من أقليات. و تركز تقارير المنظمة التي تتفاسمها مع هيئات الأمم المتحدة لرصد المعاهدات (لجنة حقوق الطفل ولجنة حقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب) تركيزا هاما على قضاء الأحداث، قانونا وممارسة. و تجعل منظمة الدولية لمناهضة التعذيب، في إطار عمل الدفاع وبناء القدرات، قضاء الأحداث واحدا من مواضيع اهتمامها التي تحظى بالأولوية.

نهج المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب لقضاء الأحداث

تسجل أغلب حالات تعذيب الأطفال عندما يكونوا رهن احتجاز الشرطة. ومن ثم فإن نهج المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب هو تحسيس العموم بهذا الوضع وتنبه السلطات وطلب تدخلها المناسب والتبليغ عن المخالفين لكسر دائرة الإفلات من العقاب والخؤول دون وقوع حالات تعذيب أخرى.

وترى المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب أن التجريد من الحرية ليست له آثار جانبية على الأطفال فحسب من حيث التربية وإعطاء القدوة والرفاه الجسدي والنفسي والاجتماعي، بل من شأن التجريد من الحرية أن يزيد من كل أشكال العنف. ويقوم برنامج حقوق الطفل التابع للمنظمة وكذلك شركاؤها بتوثيق ادعاءات لمثل هذه الحالات ورفع تقارير بشأنها بشكل مستمر. ولذا فإن نهج المنظمة هو تشجيع بدائل لاحتجاز الأطفال والتأكيد على أن يبقى التجريد من الحرية آخر خيار يمكن اللجوء إليه.

وتُقيم المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب كذلك وقفات عمومية وتشارك في البحث والتدريب، وتوثق حالات خاصة. وترى أن بعض أشكال العقاب الجسدي والذي يتعرض له الأطفال علاوة على بعض ظروف الاحتجاز تتعارض مع القانون الدولي وتعد معاملة وحشية وللإنسانية وحاطة بالكرامة.

للاتصال:

Cécile Trochu

Child Rights Programme - OMCT

8, rue de Vieux Billard, P.O. Box 21

1211 Geneva 8

Switzerland

الموقع: www.omct.org

الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات

تعد الرابطة منظمة غير حكومية أنشئت عام ١٩٨٩. وتتخذ مقرّها الرئيسي في لندن ولها مكاتب في باريس وموسكو وبوخارست وكوستاريكا ونيبال ورواندا وبورندي وملاوي وجورجيا وكازاخستان. وقد استحدثت الرابطة في غضون السنوات العشر الأخيرة برامج في أكثر من خمسين بلداً في إفريقيا جنوب الصحراء والشرق الأوسط ووسط أوروبا وشرقها ووسط آسيا وجنوبها وأمريكا اللاتينية والكاريبّي.

وتسعى الرابطة لجعل أنظمة العدالة الجنائية تتماشى أكثر مع المعايير الدولية بتشجيع البدائل للاحتجاز وتحسين عملية الوصول إلى العدالة. وتشجع الرابطة مبادرات محلية لإصلاح السجون وقانون العقوبات وتساعد كما تقدم الدعم التقني للمنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية الرامية إلى إصلاح العدالة الجنائية في إطار الإقليم أو الثقافة المحلية. وتسعى الرابطة لإصلاح قوانين العقوبات مراعية مختلف السياقات الثقافية عبر تشجيع ما يلي:

- استنباط صكوك دولية لحقوق الإنسان وتطبيقها مع مراعاة تنفيذ القانون وظروف السجن والمعايير الدولية؛
- إقصاء التمييز الجائر واللاأخلاقي من جميع الإجراءات العقابية؛
- إلغاء عقوبة الإعدام؛
- تقليل اللجوء إلى عقوبة السجن عبر العالم؛
- اللجوء إلى عقوبات بناءة غير احتجازية تشجع إعادة الإدماج الاجتماعي مع مراعاة مصالح الضحايا؛

نهج الرابطة لقضاء الأحداث

إن وضع نظام مناسب لقضاء الأحداث يتماشى مع المعايير الدولية عملية طويلة وتقنية ومكلفة لأنها تستدعي إصلاحات قانونية ومؤسسية عميقة.

وتبذل الرابطة جهوداً جبارة لإصلاح قضاء الأحداث مراعية الأخطار المادية والنفسية المباشرة التي تهدد الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون. ويسهل إصلاح السجن وقوانين العقوبات بدعم شركاء حكوميين وغير حكوميين على المستويين الوطني والدولي وضع برامج خاصة بقضاء الأحداث. وتركز نهج الرابطة على الحاجة إلى استخدام التجريد من الحرية كآخر حل وتطبيق بدائل كعقوبات أو منع الحبس الاحتياطي. وقامت الرابطة إما باستحداث برامج خاصة متصلة بقضاء الأحداث أو أدرجت عنصراً متعلقاً بقضاء الأحداث ضمن إصلاحات أوسع للسجون وقوانين العقوبات في جنوب آسيا وفي إفريقيا وجنوب أمريكا ووسط وشرق أوروبا وفي الولايات المتحدة الأمريكية.

ويركز عمل الرابطة في قضاء الأحداث بشكل خاص على المستويين الوطني و/أو الإقليمي على ما يلي:

- الدفاع والضغط
- بناء القدرات: دعم تطبيق المعايير والقواعد الدولية لحقوق الإنسان عبر تدريب رجال القانون والعاملين في المجال وتطوير وسائل التدريب والتحسيس
- إصلاح القوانين: دعم وضع مسودات للتشريع الوطني أو مراجعته
- تقديم الدعم القانوني على يد المساعدين القانونيين
- تشجيع بدائل للسجن تقوم بها المصالح الجماعية على وجه الخصوص
- تشجيع التحويل أو الإجراءات التي تتم خارج نطاق القانون وتطبيقها
- تحسين الظروف في أماكن الاحتجاز الخاصة بالأطفال المجردين من الحرية.

لقد أكدت تجربة الرابطة في مجال إصلاح السجون والقوانين الجنائية على ضرورة تعاون العاملين في نظام العدالة الجنائية لتحسين النظام وجعله أكثر إنسانية وعدلاً وفعالية وتشجيع الرابطة الحوار والتعاون بين مختلف الفعاليات المنخرطة في مجال قضاء الأحداث: الشرطة وإدارة السجن والمحكمة والأسرة ومرتكب المخالفة والضحية والمرشد الاجتماعي والجماعات علاوة على الموظفين المتعاملين مع الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون.

للاتصال:

Paul English

Executive Director

Penal Reform International, Unit 450

The Bon Marché Center, 241-251 Ferndale Road

Brixton, London

United-Kingdom

الموقع: www.penalreform.org

مؤسسة أرض الإنسان

أنشئت منظمة أرض الإنسان عام ١٩٦٠ على يد إيدموند كايزر، وهي منظمة مجردة من أي ميل سياسي أو ديني يمولها أساساً مانحون سويسريون خواص وتعمل في ٣٠ بلداً ببرامج طبية وغذائية واجتماعية على وجه التحديد. وأصبحت بعض المواضيع تحظى باهتمام متزايد وهي قضاء الأحداث ومحاربة الاتجار بالأطفال والاستغلال الجنسي. وتقوم المنظمة بحملات بشأن هذه القضايا عبر برامج دائمة عادة ما تقوم بها المنظمات غير الحكومية المحلية الشريكة وكذلك بالائتلاف مع حركات أخرى تابعة لأرض الإنسان من مختلف أنحاء أوروبا.

إلى أي حد يتطابق قضاء الأحداث مع اختصاص مؤسسة أرض الإنسان

قررت المنظمة بناء على تاريخ برامج أطفال الشوارع توسيع برامجها النفسية والاجتماعية لتشمل الجانب القضائي قصد تتبع هؤلاء الأطفال. وقد سجل ارتفاع جنوح الأطفال وزيادة حدته في سياق توسع المدن. وعادة ما ترى السلطات الوطنية أن بإمكانها محاربة هذه الظاهرة بشكل فعال من خلال زيادة عدد سنوات التجريد من الحرية وتخفيض سن المسؤولية الجنائية للقاصرين. ويتعارض هذا الأمر مع القواعد الدولية الخاصة بقضاء الأحداث التي تدعو إلى تبني بدائل للاحتجاز كلما أمكن.

نهج مؤسسة أرض الإنسان لقضاء الأطفال

بدأت منظمة أرض الإنسان عملها في مجال قضاء الأحداث عام ١٩٩٦ بصياغة "جمع المعلومات من قبل المنظمات غير الحكومية" لتقييم الوضع القانوني والواقعي للأطفال المجردين من الحرية في بعض البلدان التي تتدخل فيها المنظمة (لبنان وموريتانيا وغينيا ورومانيا وكوسوفو وبيرو وبوروندي وهايتي وغيرها)

ويتم في هذه البلدان التشجيع الحثيث لبدائل الاحتجاز وتطبيقها بمساعدة مكثفة للوزارات ذات الصلة تليها زيارات منتظمة للسجون. وتتمثل الأولوية القصوى في التركيز على توعية وتدريب الأشخاص المحليين العاملين مباشرة مع الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون: القضاة ورجال الشرطة والمرشدون الاجتماعيون. وتسعى المنظمة على المدى البعيد إلى إقامة

”ثقافة قضاء الأحداث” حتى تشعر الفعاليات الوطنية بأن جهود إصلاح قضاء الأحداث تابعة منها. وقد أدت هذه النهج في بعض البلدان إلى إنشاء منظمة وطنية غير حكومية متخصصة في تدريب الأشخاص الحكوميين وغير الحكوميين المتعاملين مع أطفال الشوارع أو الأطفال ضحايا الاتجار. وتسعى النهج مع الحكومة إلى إقناع السلطات بأن تدريب المرشدين الاجتماعيين والقضاة ورجال الشرطة أقل تكلفة من بناء السجون أو الإصلاحات المغلقة لأغلب الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون ذلك أن هذه ”المراكز” هي في معظم الحالات ”مدارس للجريمة”.

للاتصال:

Bernard Boeton

Child Rights and Juvenile Justice

Terre des hommes

En Budron C 8

1052 Le Mont-sur-Lausanne

Switzerland

الموقع : www.tdh.ch

منظمة أنقذوا الأطفال، المملكة المتحدة

تعد هذه المنظمة عضواً في الرابطة الدولية لإنقاذ الأطفال، وهي أهم منظمة مستقلة لحقوق الأطفال في العالم تضم أعضاء في ٢٩ بلداً وبرامج عملية في أكثر من ١٠٠ بلد.

وتعمل منظمة أنقذوا الأطفال مع الأطفال والجماعات التي ينحدرون منها لتوفير المساعدة العملية وإحداث تغيير إيجابي للأطفال من خلال التأثير في السياسة العامة والرأي العام.

إلى أي حد يتطابق قضاء الأحداث مع اختصاص منظمة أنقذوا الأطفال

تركز أغلب برامج منظمة أنقذوا الأطفال على جماعات الأطفال "المهددين" الذين عادة ما يجدون أنفسهم في نزاع مع القانون (وقد يُعدّون جناة في نظر الأنظمة القانونية المحلية): ولا سيما أطفال الشوارع والأطفال الفارين من الأسر التي تسيء معاملتهم والأطفال الذين غادروا المدارس والأطفال المحرومين من أحد الوالدين والأطفال المهاجرين والأطفال المستغلين في أشغال شاقة وخطرة والأطفال المتجر بهم والأطفال المجندين وغيرهم. وتعمل المنظمة مع هؤلاء الأطفال والجماعات المنحدرين منها عبر برنامج حماية الأطفال لاستحداث تدخلات براغماتية ومستدامة وحلول تشجع الوعي بحقوقهم وتُقوي آليات الحماية ضد سوء المعاملة والإهمال والاستغلال وترمي إلى تحديد العوامل التي تجعلهم أكثر عرضة للخطر. إننا نعمل مع الحكومات لاستنباط قوانين ووضع سياسات تعكس بشكل مناسب حاجات الحماية لدى هؤلاء الأطفال من خلال نهج متكاملة وشاملة لحماية الأطفال تركز على دعمهم على مستوى الجماعة.

نهج منظمة أنقذوا الأطفال لقضاء الأحداث

تؤمن المنظمة بضرورة بقاء الأطفال خارج نظام العدالة كلما أمكن، إذ لا يعد أغلب الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون مرتكبين لجرائم بسيطة أو مجرمين لأول مرة فقط بل هم عادة أطفال "مهمشون" تعتبر سلوكياتهم واستراتيجياتهم من أجل البقاء أعمالاً إجرامية أو أخفقت أنظمة حمايتهم. إنهم أطفال يعانون من غياب الرعاية أو يعيشون في الشوارع أو يقوم بقاؤهم على التسوّل أو أكل ما يلقي في القمامات أو السرقة البسيطة أو أطفال ضحايا الاتجار أو الاستغلال الجنسي بل هم أحياناً أطفال محتجزون لمجرد "سلوك غير اجتماعي" أو عنيد. وأحياناً يحتجز الأطفال في بعض البلدان (في ما يسمى "الاحتجاز الجماعي") ويعاملون كمذنبين في حين هم ضحايا العنف الجسدي والجنسي.

إن نظام العدالة الرسمي غير مناسب وغير فعال للتعامل مع التحديات التي يواجهها أولئك الأطفال وتواجهها الجماعات التي ينحدرون منها. إنها عملية عادة ما تعرض الأطفال أكثر لبيئة عنيفة وخطيرة وتجعلهم قساة وضحايا وأكثر نفوراً من المجتمع. وترى المنظمة أن على نظام العدالة الجنائي الرسمي في أفضل الأحوال أن يتعامل فقط مع أقلية صغيرة من الأطفال الذين ارتكبوا جرائم خطيرة ويشكلون تهديداً لأنفسهم و/أو للمجتمع. ويجب أن تُعامل الأغلبية الساحقة من الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون وتُساعد من خلال عدد من أنظمة

التحويل التي تقر بالأسباب الكامنة وراء سلوكياتهم وتحدد الاستراتيجيات التي يلزم إتباعها على مستوى الجماعة لمنع إعادة ارتكاب الجريمة بشكل فعال.

ونتيجة لذلك فإن المنظمة تعمل أساساً لدعم البرامج التي تُحول الأطفال عن نظام العدالة الجنائية. ومن بين أهداف عملنا في قضاء الأطفال تشجيع الردود غير الاحتجاجية النابعة من الجماعة والتي تدعم إعادة إدماج الأطفال في المجتمع ومنع صدور سلوك إعادة ارتكاب الجريمة. إننا ندعم مبادرات قائمة على التنمية الاجتماعية وتنمية الموارد البشرية وإصلاح أنظمة العدالة الجنائية تمنع مشاركة الأطفال في الجرائم وتقلل منها. كما أننا نعمل على إصلاح القوانين والأنظمة القانونية لإنشاء نظام لعدالة الأطفال أساسه المنع والتحويل على كل مستوى ممكن. ونعمل كذلك على بناء القدرات والتنسيق بين قطاعي العدل والشؤون الاجتماعية لدعم إعادة إدماج الأطفال في مجامعهم دعماً فعالاً.

إن جوهر عمل منظمة أنقذوا الأطفال هو إيمانها بأن الأطفال يلعبون أهم دور في إيجاد حلول ناجعة للمشاكل والتحديات التي يواجهونها. وترى المنظمة ضرورة إشراك الأطفال في الاستراتيجيات الحماية للقيام أساساً بتخفيض عدد الأطفال الذين قد يوجدون في نزاع مع القانون وكذلك إشراكهم في إصلاح النظام واستنباط بدائل نابعة من الجماعة.

للاتصال:

Florence Martin

Child Rights and Protection Adviser

Save the Children UK

1 St. John's Lane

London EC1M 4AR

United-Kingdom

الموقع : www.savethechildren.org.uk

كاسا أليانزا

إن كاسا أليانزا منظمة مستقلة غير نفعية مهمتها الدفاع عن الأطفال في غواتيمالا وهوندراس والمكسيك ونيكاراغوا وكوستاريكا. وتعد كاسا أليانزا فرع أمريكا اللاتينية لدار العهد التي تتخذ من نيويورك مقراً لها. وبعد تأسيسها في غواتيمالا عام ١٩٨١ توسعت إلى هوندراس والمكسيك عام ١٩٨٦ ثم إلى نيكاراغوا سنة ١٩٩٨. وتقدم المنظمة خدمات إلى أكثر من ٩٠٠٠ طفل سنوياً أغلبهم يتامى ويعانون من سوء المعاملة أو أهملتهم أسرهم لكثرة فقرها وسوء توازنها ثم عانوا من الصدمات النفسية من جراء عدم مبالاة المجتمعات التي يعيشون فيها.

ويجد الأطفال أنفسهم في وسط أمريكا أمام ظروف صعبة بسبب الظلم الاجتماعي والفقر وغياب التعليم والعمل والفرص ويسبب العنف الاقتصادي. ويدخل بعض هؤلاء الأطفال للأسف بشكل دائم في نزاع مع القانون والسلطات. وتهدف الشرطة والأنظمة القضائية في أغلب الأحوال إلى تخليص الشوارع منهم بأي وسيلة لا اعتبارهم مجرمين. ويعد الاحتجاز واحداً من أهم خيارات ضباط القمع. وتضحى بذلك انتهاكات حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال واسعة الانتشار. فخلال الاحتجاز، يتعرض الأطفال والشباب للتعذيب وسوء المعاملة والقتل. وعادة ما تعرض حياتهم للخطر لا سيما عند احتجازهم في سجون خاصة بالبالغين.

نهج كاسا أليانزا القضاء الأحداث

تتوصل المنظمة بانتظام بشكاوى من الأطفال والشباب الذين يبلغون عن انتهاكات حقوقهم خلال الإيقاف والاحتجاز. ويعد رصد حقوق الطفل واحداً من أولويات كاسا أليانزا. فقد قادتها التحقيقات التي أنجزتها إلى مراكز الاحتجاز مرات عديدة. وأصبح رصد ظروف مراكز الاحتجاز ضرورة ملحة نظراً لعدد الأطفال والشباب الذين تحتجزهم السلطات وللأسباب التي تؤدي بهم إلى الشوارع. وقد طبقت بلدان وسط أمريكا قوانين وخططاً قمعية للتصدي لعصابات الشباب حيث رفعت مستوى احتجاز القاصرين. بيد أنها لم تأخذ بعين الاعتبار أسباب انخراط أولئك الأطفال والشباب في تلك العصابات. وتدرك كاسا أليانزا مسؤولية السلطات القضائية وواجبها أن توقع العقاب بالمجرمين إلا أن من واجب أي نظام قضائي كذلك أن يراعي أكثر من أي شيء حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال.

للاتصال:

- Arturo Echeverría J. (national director - Casa Alianza Guatemala), 13 Av. 0-37
Zone 2 Mixco – Guatemala
 - Lic. Sofía Almazan (national director - Casa Alianza Mexico), Paseo de la reforma 111, Colonia Guerrero, Mexico D.F. 06300 - Apartado 61-132, 06600 Mexico
D.F., MEXICO
 - José Manuel Capellín (national director - Casa Alianza Honduras), Apartado
2401, Tegucigalpa, M.D.C. HONDURAS
 - Zelmira García (national director - Casa Alianza Nicaragua), Apartado 15,
Managua, NICARAGUA
- الموقع: www.casa-alianza.org

البرنامج والتجارب في مجال الدعوة

إن هذه البرامج والتجارب في مجال الدعوة المتصلة بإصلاح قضاء الأحداث تبين تنوع نهج المنظمات الأعضاء في فريق التنسيق بين الوكالات بخصوص قضاء الأحداث. وتميز هذه المجموعة من البرامج والتجارب في مجال الدعوة بين خمس فئات من جهود الإصلاح: الدعم القانوني والعقوبات البديلة وبناء القدرات/ التدريب وتوعية العموم والدعوة والرصد والتقارير. وتعد كل هذه الممارسات الخاصة بتدخلات تشكل جزء من جهود لإصلاح أوسع ومتعدد المستويات ينحصر عدالة الأطفال. وهي واردة هنا لزيادة الوعي بشأن الترتيبات الواعدة لتحسين حماية الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون وللتحفيز على تقديم أفكار أخرى والعمل لأجل إصلاحات جديدة في المستقبل.

إن القائمة أسفله ليست شاملة وتمثل أمثلة منتقاة لبرامج المنظمات الأعضاء في فريق التنسيق بين الوكالات بخصوص قضاء الأحداث وتجاربها في مجال الدعوة. ويمكن الاتصال بالمنظمات الأعضاء في الفريق للحصول على وثائق المصادر ومعلومات أخرى عن العمل الشامل لكل منظمة في مجال إصلاح قضاء الأحداث. وللحصول على معلومات للاتصال يجب الاطلاع على النظرة الشاملة للفريق.

المحتويات

٧	تمهيد
٩	مقدمة
٣٧	١- الدعم القانوني
	إنشاء وحدة لحماية الأطفال مع رابطة المحامين
٣٩	منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونسيف
	دائرة الاستشارة والمساعدة القانونية
٤٢	الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات
	مساعدة المحامين والمرشدين الاجتماعيين في أقسام الشرطة
٤٥	مؤسسة أرض الإنسان
٤٩	٢- العقوبات البديلة
	التحويل ضمن إطار مجتمعي وإعادة الإدماج بالتوعية عن طريق الأقران
٥١	منظمة أنقذوا الأطفال، المملكة المتحدة
	الآليات البديلة لحل النزاع على الصعيد المجتمعي
٥٦	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة
	المجالس المحلية كمحاكم ابتدائية
٦٠	الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال
	وحدات الوساطة المعنية بالأطفال على مستوى القرى تحت إشراف وزارة العدل
٦٤	منظمة أنقذوا الأطفال، المملكة المتحدة
	لجان منع الجريمة على المستوى المجتمعي
٦٨	منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونسيف

- التحويل على مستوى الشرطة: برنامج العقوبة البديلة "هالت"
٧١ الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال
- استعمال مركز استقبال لحماية الأطفال ومنع الجرائم والتحويل
٧٤ منظمة أنقذوا الأطفال، المملكة المتحدة
- ٣- بناء القدرات والتدريب ٧٩
المبادئ التوجيهية الداخلية لفائدة الشعب المهتمة
بإصلاح قضاء الأحداث
٨١ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- إنشاء مجمّع للخبرة ذي مرجعيات ثقافية مشتركة
٨٤ الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات
- الدورات التدريبية المتعلقة بقضاء الأحداث والمشاركة بين القطاعات
٨٧ مؤسسة أرض الإنسان
- إدراج زيارات السجون اثناء فعاليات دورات التدريب
٩٠ مؤسسة أرض الإنسان
- ٤- التوعية العامة والدعوة ٩٣
دراسة عن سن تمييز الأمور لدى الأطفال غير الملتحقين بالمدارس
٩٥ مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
- مشروع التصوير مع الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون
٩٧ الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات
التحالف مع الكلية الوطنية للصحافة

- منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونسيف ١٠٠
- ٥- الرصد والابلاغ ١٠٣
- نظام البيانات بالحاسوب
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ١٠٥
- إعداد سجلات شخصية
- مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة ١١٠
- تقديم تقارير بديلة للجنة حقوق الطفل
- المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب ١١٣
- إجراء استقصاء واتخاذ إجراء قانوني
في مسألة احتجاز الأحداث مع الكبار
- كاسا أليانزا ١١٦
- إدماج مسائل قضاء الأحداث في تقارير حقوق الإنسان
- المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب ١١٩
- استخدام منظمات إقليمية معنية بحقوق الإنسان
لإنشاء سوابق في مجال حماية الأطفال
- كاسا أليانزا ١٢٢
- تقديم نداءات عاجلة
- المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب ١٢٥



١ - الدعم القانوني



١ - إنشاء وحدة لحماية الأطفال ضمن رابطة المحامين

المنظمات المتعاونة:

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف،

رابطة محامي كمبوديا وغيرها

البلد: كمبوديا

معلومات أساسية:

لا تعد الحماية القانونية للأطفال الموجودين في نزاع مع القانون كافية في كمبوديا. إذ عادة ما يجرم هؤلاء من حقوقهم في الحماية القانونية. وتضم هذه الحقوق ووصولهم إلى العدالة وإنصافهم ووصولهم على المساعدة القانونية خلال إعداد دفاعهم. ومن بين أسباب هذه الفجوة في مجال الحماية ما يلي: نقص الأموال لاعتماد محامي المساعدة القانونية وغياب المحامين المتخصصين في قضايا الأطفال وقلة الاهتمام بتناول مثل هذه القضايا وعدم قيام القضاة في بعض الظروف بتعيين المحامين كما يستدعي ذلك القانون.

ما جرى عمله:

دعمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف في آيار/ مايو ٢٠٠٠ إنشاء وحدة لحماية الأطفال ضمن رابطة المحامين. وتقدم المنظمة كذلك التدريب للوحدة كما تُسهل إقامة الشبكات والتدريب مع المنظمات غير الحكومية والوكالات الحكومية ذات الصلة.

التمثيل القانوني

تقوم وحدة حماية الأطفال بعدد من الأنشطة المتعلقة بالتمثيل القانوني بما فيها:

- تمثيل الأطفال المتهمين بارتكاب أعمال إجرامية والضحايا من الأطفال. ولا يدخل في هذا الإطار سوى الأطفال الفقراء أو المنحدرون من أسر فقيرة أو الذين ترعاهم المنظمات غير الحكومية أو المؤسسات الحكومية. وتضطر وحدة حماية الأطفال أحياناً لإحالة القضايا على منظمات أخرى معنية بالمساعدة القانونية أو الدفاع نظراً لكثرة العمل وتضارب المصالح

- وضع قاعدة بيانات تشمل عدد القضايا المتلقاة والمعروضة والمحالة.
- زيارة الأطفال المحتجزين في السجون لرصد أوضاعهم وجمع الإحصائيات من قبيل عدد الأطفال رهن الاحتجاز.
- الاتصال بالمنظمات غير الحكومية (العاملة مع الأطفال و/أو لصالحهم) وشبكات حماية الأطفال وسلطات السجن في مقاطعتي بنوم بن و كاندال وأقسام الشرطة ومصالح الشؤون الاجتماعية. ويعد هذا ضروريا لتشجيع هذه الجماعات على إحالة الأطفال للمصالح الاجتماعية المناسبة (علاوة على الدعم النفسي والاجتماعي عند الضرورة) ولضمان الاتصال بأسر الأطفال وتجميع المعلومات المتعلقة باحتجاز الأحداث. وقد يشارك المرشدون الاجتماعيون خصوصا في استجواب الأطفال وزيارة المسجونين وتقديم المعلومات النفسية والاجتماعية للمحكمة.

تحسيس رجال القانون وغيرهم من العاملين في مجال عدالة الأطفال

تُصدر وحدة حماية الأطفال نشرة باللغتين الخميرية والإنكليزية وتوزعها، وتصف فيها أنشطتها لزيادة الوعي بين المنظمات غير الحكومية وسلطات الحكومة (من قبيل وزارة الشؤون الاجتماعية وكلية القانون ومجلس الشيوخ والجمعية الوطنية والمجلس الدستوري وأقسام الشرطة) بخصوص التمثيل القانوني للأطفال. وقد وُزعت حتى الآن ٢١٥٠ نسخة من هذه النشرة على جميع مستويات المحكمة.

وتصدر وحدة حماية الأطفال كذلك جريدة كل ثلاثة أشهر تهدف إلى نشر قرارات المحكمة بخصوص قضايا الأطفال مرفوقة بتعليقات المحامين وقائمة من المقالات المتصلة بحقوق الأطفال. وتضمن الجريدة حماية هوية الطفل. وتُوزع مجاناً على كل المحاكم والمنظمات القانونية وأعضاء رابطة المحامين ومجلس الحقوقيين والوزارات المعنية وغيرها من المنظمات غير الحكومية والجماعات ذات الصلة، والتي تنخرط في مجال حماية الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون.

مركز الوثائق

أُجِعت الكتب القانونية وغيرها من الوثائق المرجعية المتعلقة بحقوق الأطفال وقضاء الأحداث والضحايا من الأطفال ووضعت لدى وحدة حماية الأطفال. وتعد الوثائق مصدراً هاماً لفريق حماية الأطفال وكذلك للمحامين والممارسين.

إلى أي حد تعد هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات

• بدأ هذا المشروع مع محامين قاما بالتمثيل القانوني في ٧ مقاطعات ليغطي الآن مجمل البلاد (٢٤ مقاطعة). ويدير المشروع ٣ محامين تدربوا تدريباً كافياً ومساعد قضائي متخصص في حماية الأطفال بما في ذلك قضاء الأحداث والمسائل المتصلة باستغلال الأطفال وسوء معاملتهم.

• يحظى المزيد من الأطفال بالتمثيل القانوني

• تزايد عدد البراءات الممنوحة وانخفضت مدة الحبس الاحتياطي وتم تحويل قضايا الأطفال في بعض المناسبات رغم قلة ذلك إذ لا تتوفر كموديا على قاعدة قانونية للتحويل.

الشروط الضرورية

• مصدر مالي مستدام

مصدر الوثائق:

Justice for Children: Detention as a Last Resort, Innovative Practices in the East Asia and Pacific Region UNICEF East Asia and Pacific Region, 2003

٢- دائرة الاستشارة والمساعدة القانونية

المنظمات المتعاونة:

الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات ومصالح أقسام الشرطة في ملاوي والمنظمات غير الحكومية في ملاوي وهي:
آي أوف ذي تشايلد في بلانتير وملاوي كيرر في زومبا. ومركز المساعدة القانونية (CELA) في ليلونغوي ويوث ووتش صوصايتي في مزوزو
البلد: ملاوي وتطبق التجربة أيضاً في بنن

معلومات أساسية:

تعد دائرة الاستشارة والمساعدة القانونية تجربة جديدة تقدم المساعدة القانونية في القضايا الجنائية في ملاوي. وتعمل أربع منظمات غير حكومية في شراكة مع السجون وأقسام الشرطة والمحاكم في ملاوي لتقديم التربية القانونية في مجالات العدالة الجنائية. وقد شرع في تنفيذ البرنامج منذ أيار/ مايو ٢٠٠٠ ويضم ٢٧ معاوناً قانونياً مدرباً يغطون ٨٤٪ من المسجونين، وأربعة أقسام للشرطة وأربع مراكز محاكم.

ما جرى عمله:

تدعم دائرة الاستشارة والمساعدة القانونية السجناء البالغين والأحداث في السجون والمحاكم وأقسام الشرطة. بيد أن أقسام الشرطة تركز أنشطتها على الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون فحسب. وتبين جميع العناصر الأساسية أدناه.

ينظم المساعدون القانونيون في السجون يوماً ورشات في المساعدة القانونية باستخدام تقنيات العرض لتحقيق مشاركة أكبر عدد من السجناء (يخضر الورشة حوالي ٢٠٠ سجين). ويمد المساعدون القانونيون يد العون للسجناء لاستيفاء طلب الكفالة أو طلب الاستئناف. ويقدم بعدئذ المساعدون القانونيون طلبات الكفالة والاستئناف للمحكمة.

وفي المحاكم يزور المساعدون القانونيون المسجونين بالحبس الانفرادي كما يساعدون الشهود والمتهمين والحضور.

وفي أقسام الشرطة تعمل دائرة الاستشارة والمساعدة القانونية وفقاً لمدونة قواعد السلوك وتحت رقابة رجال الشرطة. وكجزء من اتفاق تم إبرامه مع مراكز الشرطة ومع منتدى قضاء الأحداث الوطني، يحقق المساعدون القانونيون مع الأطفال المشتبه فيهم في مراكز الشرطة مستخدمين طريقة تدقيق وُضعت بالتشاور مع الشرطة والسلطة القضائية. ويوصي المساعد القانوني بعد التحقيق باتخاذ خيار التحويل إذا كان الطفل يدخل ضمن المعايير (مخالفة للمرة الأولى، مخالفة صغيرة، اعتراف بالخطأ) حيث يتم تحويل القضية للإدعاء العام الذي يقرر إذا كان سيحول الطفل الظنين أم لا. ويحضر المساعدون القانونيون أيضاً تحقيقات الشرطة لضمان حماية حقوق الطفل. وكثيراً ما تجد الشرطة نفسها عاجزة عند التحقيق في قضايا الأحداث لغياب أحد الوالدين أو الوصي. ويمد المساعدون القانونيون يد العون في اقتفاء أثر الوالدين وتقديمهما لقسم الشرطة.

ومن الممكن أن تضطلع مصالح الخدمات الاجتماعية والضباط والمراقبون حينما تواجدوا بأعداد كافية بالدور الذي يلعبه المساعدون القانونيون في ملاوي.

إلى أي حد تعد هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات

يمكن للمساعدين القانونيين تقديم يد العون في مرحلة حرجة من مراحل العدالة الجنائية أي أثناء تحقيقات الشرطة التي غالباً ما تعرف انتهاكات في العديد من البلدان. وتشجع الممارسة تحويل الأطفال عن نظام العدالة الجنائية منذ مرحلة مبكرة. وتشجع الدائرة الجهات الفاعلة في مجال العدالة الجنائية على العمل معاً للدفع بالقضايا داخل النظام بشكل أسرع وبتكلفة منخفضة كما تدعم تطوير الشراكة مع المجتمع المدني.

قامت دائرة الاستشارة والمساعدة القانونية بما يلي لفائدة الأطفال والراشدين:

- إنعاش الاتصال والتعاون والتنسيق بين أقسام الشرطة والمحاكم والسجون في المقاطعات الرئيسية الأربع

- تشجيع القضاة وكتاب المحكمة وممثلي الادعاء على النظر في قوائم تضم قضايا خاصة بأشخاص احتجزوا بشكل غير قانوني أو غير مناسب
- دفع القضاة إلى الحديث عن الفهم الدقيق الذي يعبر عنه المسجونون بشأن الإجراءات والقوانين الجنائية وعن الفهم الجيد لحقوقهم
- تخفيض عدد الأشخاص المحتجزين بشكل غير قانوني رهن التحقيق تخفيضاً هاماً
- وضع معايير تشغيلية داخل نظام العدالة الجنائية الذي يحاول بعض العاملين في المجال تجاوزه

الشروط الضرورية

- التعاون بين جميع العاملين في مجال الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون بما في ذلك التعاون مع الشرطة
- تدريب المساعدين القانونيين ومراقبتهم بشكل منتظم ومكثف

مصدر الوثائق:

Index of Good Practices in Reducing Pre-trial Detention [PRI], Paralegal
Advisory Service Brochure and Training Manual

٣- مساعدة المحامين والمرشدين الاجتماعيين في أقسام الشرطة

المنظمات المتعاونة:

أرض الإنسان

البلدان: رومانيا وموريتانيا ولبنان وغينيا

معلومات أساسية:

عادة ما يكون هناك نقص في المحامين الذين يتناولون قضايا الأطفال فور إلقاء القبض عليهم. بيد أن حضور المحامي و/ أو المرشد الاجتماعي إلى قسم الشرطة أمر حاسم لأسباب ثلاثة:

- على الطفل أن يعي حقوقه كلها سمح بذلك رشده أو قدرته على تمييز الأمور.
- هناك حظوظ أوفر بأن يمر الاستنطاق في ظروف تحترم الإجراءات وحقوق الطفل كلما حظر محام أو مرشد اجتماعي.
- عادة ما يرتبط البديل للاحتجاز في قسم الشرطة بإمكانية العثور على أسرة الطفل، وهو أمر قلما يفعله رجال الشرطة على الفور. وعند غياب الدعم في هذا الشأن، يُحتجز الطفل عادة بشكل تلقائي لا سيما في القضايا التي قد تثير رفض الرأي العام المحلي لإطلاق سراح الطفل فوراً.

ما جرى عمله:

تقوم منظمة أرض الإنسان بتعيين محامين مستقلين ومرشدين اجتماعيين وتدريبهم سعياً منها لملا الثغرات الموجودة في مجال الحماية القانونية والاجتماعية الخاصة بالأطفال الموجودين في نزاع مع القانون. ويتم الاتصال بهؤلاء المحامين والمرشدين الاجتماعيين فور إلقاء القبض على الطفل، ويساعدون رجال الشرطة على كتابة التقارير الاجتماعية والبحث عن أبوي الطفل ومنع الحبس الاحتياطي كما يدعون إلى عقوبات بديلة كلما أمكن.

ويبدأ دور المحامي منذ الوهلة الأولى التي يؤخذ فيها الطفل إلى قسم الشرطة. فحضوره ضروري لضمان قدرة الطفل أو أسرته على دفع أموال العقوبة حتى وإن كانت المخالفة بسيطة وما ينتج عنها لا يتجاوز حلاً غير رسمي أو غرامة بسيطة. ذلك أن الغرامات المالية الكبيرة من شأنها أن تبرر احتجاز الشرطة للطفل أو وضعه رهن الحبس الاحتياطي عوض اللجوء إلى العقوبات غير الاحتجازية. ويمكن للمرشد الاجتماعي الاضطلاع بهذا الدور شريطة أن يقوم في أسرع وقت باستشارة المحامي إذا لزم الأمر لا سيما عند صدور قرار بتمديد فترة الاحتجاز في قسم الشرطة.

وتتبنى أرض الإنسان سياسة دعم تدريب وتعيين المحامين الشباب الذين يبدأون المشوار المهني. فالتجارب في عدة بلدان تثبت أن المحامين المبتدئين يحسون بالفخر عندما يتخصصون في قضايا الأطفال.

إلى أي حد تعد هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات

- بفضل جهود منظمة أرض الإنسان، لا يجرد ما يقارب عن ثلاثة أرباع الأطفال الذين يدعمهم المحامون و/أو المرشدون الاجتماعيون من حريتهم.
- يرى الشركاء الحكوميون بشكل عام أن تعيين المرشدين الاجتماعيين أقل تكلفة من احتجاز الأطفال.
- دفعت هذه المبادرة في رومانيا جماعة من المحامين إلى تشكيل منظمة غير حكومية تابعة لهم اسمها "جون فال جون" لحماية حقوق الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون.

الشروط الضرورية

- سمعة الحياد: تجتد منظمة أرض الإنسان سهولة في معظم عملها لأنها معروفة وتحظى بثقة الشركاء الحكوميين وغير الحكوميين.

- الرخصة القانونية: يسمح القانون في بعض البلدان بحضور المحامي إلى قسم الشرطة؛ وفي بلدان أخرى يُسمح بحضوره كشاهد مستمع فقط وأحياناً بعد مرور ٢٤ ساعة على الاحتجاز في قسم الشرطة. وهناك بلدان أخرى لا يُرخص فيها بالحضور إلا للمرشدين الاجتماعيين.

مصدر الوثائق:

Terre Des Hommes: Legal and Social/Educational Programs for Minors (France)
2 in Conflict with the Law Workshop to Provide an Overview of Best Practices
Lyon 9 April 2001 - 4 May 2001



٢- العقوبات البديلة



١ - التحويل ضمن إطار مجتمعي وإعادة الإدماج بالتوعية عن طريق الأقران

المنظمات المنفذة:

جمعية متطوعي المساعدة القانونية المجانية (FREELAVA)

أنقذوا الأطفال، المملكة المتحدة

البلد: الفلبين (سيبو و فيسايس)

معلومات أساسية:

أثبت البحث الذي أجري في الفلبين أن الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون يعيشون بصفة خاصة مستويات عالية من سوء المعاملة أثناء اعتقالهم واحتجاز الشرطة لهم. فالظروف داخل مرافق الاحتجاز متدهورة على العموم كما أن الأطفال غالباً ما يحتجزون مع الكبار. وتكاد تنعدم التجربة العملية بخصوص برامج منع الجريمة أو التحويل ضمن النظام الرسمي كما يقل الدعم الهادف إلى مساعدة الأطفال العائدين إلى مجتمعاتهم بغية الإدماج الاجتماعي بعد الاحتجاز.

لا يوجد في الوقت الراهن أي تشريع يرمي إلى إقامة نظام منفصل يُعنى بأوضاع الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون. ولا يزال عدد من مشاريع القوانين المتعلقة بقضاء الأحداث ينتظر أن ينال اهتمام الكونغرس. تداء ومنع الجريمة والتحويل عنصران من مشاريع القوانين هذه لكن تندرج حتى الآن نماذج عملية يمكن الاقتداء بها وهذا المشروع واحد من هذه النماذج.

ما جرى عمله؟

في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠١ أقامت منظمة أنقذوا الأطفال شراكة مع جمعية متطوعي المساعدة القانونية المجانية (FREELAVA) (وهي منظمة غير حكومية معروفة وناشطة في سيبو، ثاني أكبر المدن في الفلبين) لإنشاء "برنامج مجتمعي يهدف إلى المنع والتحويل والوساطة لفائدة الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون". ويرمي هذا البرنامج إلى تحويل الأطفال عن نظام

القضاء الرسمي ومساعدتهم على تغيير سلوكهم وإعادة إدماجهم بعد الإفراج عنهم وتقنين النموذج الإجرامي.^٢

تُخصّص خطة التحويل التابعة للمشروع لأقل الانتهاكات حدة والتي تشكل الغالبية العظمى من حالات الأطفال المقبوض عليهم حالياً ليخضعوا لاحتجاز الشرطة. ويشير البحث المنجز في سيبو، علاوة على ذلك، إلى أن ٩٤٪ من الأطفال الذين احتجزتهم الشرطة ما بين ١٩٩٩ و٢٠٠١ قد ارتكبوا جريمة لأول مرة. ويعتبر المشروع التحويل غير ملائم في حالات القتل والعنف المفرط والاعتصاب ومستويات معاودة الإجرام العالية أو الحالات البارزة للاتجار بالمخدرات. بيد أن الجزء من المشروع الخاص بإعادة الإدماج يمكن أن يساعد مثل هؤلاء المجرمين بعد خطة الاحتجاز.

ويشغل المشروع الآن في ١٢ منطقة تابعة للحكومة المحلية تسمى barangays أي بلدات حيث يتراوح عدد السكان ما بين ١٠ آلاف و١٠٠ ألف. وقد أنشئت في كل واحدة من هذه البلدات لجنة قضاء الأطفال لمعالجة انتهاكات أقل حدة عن طريق الوساطة عوض احتجاج الطفل رسمياً واحتجاز الشرطة له قبل إحالته على المحكمة. وتضم لجنة قضاء الأطفال ١١ عضواً لكن رئيس لجنة القضاء التابعة للبلدة ونائبه المعينان هما اللذان عادة ما يسيّران عمل لجنة قضاء الأطفال مدعومين بأعضاء آخرين.

في كل واحدة من الإثنتي عشرة بلدة يقوم متطوعو الجماعة والمربون من الأقران، وهم شباب سبق أن كانوا أيضاً في نزاع مع القانون، بإسداء النصح ومساعدة الأطفال الذين يُجلبون إلى جمعية قضاء الأطفال أو العائدين إلى البلدة بعد الإفراج عنهم. وقد خضع متطوعو الجماعة والمربون من الأقران للتدريب على السواء. وعادة ما تضم كل بلدة تابعة للسلطة المحلية زهاء عشرة متطوعين من الجماعة وعشرة مُربّين من الأقران. وتبذل الجهود لاختيار متطوعي الجماعة من مختلف مستويات البلدة. وأدنى الشروط التي يجب أن تتوفر في متطوع الجماعة هي: الرغبة في مساعدة الشباب ومعرفة القانون وإتقان مهارات الاتصالات والتسيير والتحلي بالصبر. ويساعد التدريب الذي يجرونه على صقل هذه المهارات. ويجتمع متطوعو الجماعة شهرياً

٢ تضم المبادرة جوانب أخرى بما فيها البحث وبناء قدرات ركائز القضاء والجماعات وتغيير السياسات المحلية المبنية على تجربة المشروع وتضم منظمة أنقذوا الأطفال بالملكة المتحدة ركائز القضاء في إطار الجماعة وإنفاذ القانون والمحكمة والمحاكم والإصلاح.

ويقدمون تقارير شفوية تُسجلها منظمة جمعية متطوعي المساعدة القانونية المجانية. ومتطوعو الجماعة معروفون لدى أعضاء لجنة قضاء الأطفال كما يطلب منهم أحياناً حضور عملية وساطة لجنة قضاء الأطفال و/ أو مساعدة طفل ما بعد ذلك.

وقد وقع الاختيار على المرين من الأقران لأنهم تبنا أسلوب حياة وموقفاً إيجابيين منذ إطلاق سراحهم، غالباً بفضل مساعدة متطوع من الجماعة لهم. ويتلقى المرئون من الأقران التوعية فيما يخص اتفاقية حقوق الطفل والقيادة وأهمية احترام الآخرين. ويتمثل دورهم في دعم الأطفال الملتحقين بلجنة قضاء الأطفال بتوجيه من المسؤولين عن المشروع ومتطوعي الجماعة. وهذا يعني أنهم في معظم الوقت يشاركون هؤلاء الأطفال في الأنشطة الرياضية والثقافية. وعاد العديد من المرين من الأقران إلى المدرسة بفضل المساعدة المادية التي تقدمها جمعية متطوعي المساعدة القانونية المجانية. ولا توجد أية فتاة كمرية للأقران حتى الآن، ذلك أن الفتيات تشكلن حوالي ٣ بالمائة من المجرمين، وهن على عكس الفتيان غالباً ما تساعدن إدارة الرعاية الاجتماعية بسبب ضعفهن الواضح.

تُعين جمعية متطوعي المساعدة القانونية المجانية موظفيها المتنقلين بهدف مساعدة متطوعي الجماعة والمرين من الأقران في كل بلدة. وتوجد أيضاً مجموعة الآباء كمرين من الأقران.

إلى أي حد تعد هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات:

- أفاد رئيس السلطة المحلية بإحدى البلديات أن ١٠٠٠ طفل تم تحويلهم عن النظام القضائي الرسمي في غضون سنتين منذ بدء المشروع.
- يوجد زهاء ١٢٠ متطوعاً من الجماعة مدربين وملحقون بالمشروع ويعملون مع لجان قضاء الأطفال في ١٢ بلدة. ويعمل متطوعو الجماعة العشرة في بلدة إرميتا صحبة حوالي ٢٠٠ من الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون. ويعني نجاح المشروع في هذه البلدة أن الحاجة إلى المزيد من المتطوعين عاجلة.

- انتخاب عدد لا بأس به من متطوعي الجماعة داخل لجان قضاء الأطفال خلال انتخابات العام الماضي يبرز التقدير الذي حظي به عملهم.
- يوجد حوالي ١٠٠ مُرب من الأقران. وهم يرون أن علاقاتهم مع متطوعي الجماعة غيرت نظرتهم عن أنفسهم، فهم الآن يرون أنفسهم أشخاصاً صالحين. وهم يستمتعون بمساعدة أطفال آخرين بعرض تجربتهم الخاصة وإشراكهم في أنشطتهم. وقد أعاد المشروع إدماج المُربين من الأقران اجتماعياً كما ساعدهم على أداء دور إيجابي في حياة الأطفال المجرمين.
- يبدو أن الشرطة لها موقف إيجابي من المُربين من الأقران.
- لم تعد زنانات الاحتجاز في مراكز البلدة تستعمل للأطفال. و عوض ذلك، وعند الاقتضاء، يوضع الأطفال في حجرات مفتوحة. وإذا احتجز الأطفال فهم في الغالب لا يبقون طوال الليل.
- يعرف رجال الشرطة المحلية الآن حقوق الطفل معرفة تامة، فهُم لا يقيدون الأطفال، لكن يشرحون لهم عكس ذلك لماذا احتجزوهم ويسلموهم إلى لجنة قضاء الأطفال عوض قسم الشرطة.
- تخضع الوساطة لمجموعة من البروتوكولات. وتمنح نسخة من الاتفاق للضحية والمجرم وكذلك للجنة قضاء الأطفال وجمعية متطوعي المساعدة القانونية المجانية. وتبقى الملفات سرية. ويبحث تقرير عام عن القضايا المعالجة إلى إدارة الحكومة المحلية كل ثلاثة أشهر.
- عقد اجتماع لمدة يومين يضم ٣٠ طفلاً أُفرج عنهم حديثاً، حيث يعطون وجهة نظرهم عن تجاربهم مع نظام العدالة الجنائية.
- تبحث جمعية متطوعي المساعدة القانونية المجانية عن سبل أخرى لإرساء لجان قضاء الأطفال في نظام الحكومة المحلية للملاءمة للبلدات الأقل تقدماً والتي لها هيكل مختلف.

- تربط جمعية متطوعي المساعدة القانونية المجانية صلات مع منظمات غير حكومية أخرى منشغلة بحماية الأطفال ومهتمة بدعمهم عندما يكونوا في نزاع مع القانون.

الشرط الضرورية:

- العلاقات الجيدة مع رئيس البلدة والمستشارين ورؤساء البلديات من شأنها أيضاً أن تدعم اعتماد هيكل لجنة قضاء الأطفال عن طريق قوانين محلية.

- الاستمرارية: يمكن أن تسفر الانتخابات عن تغيير كبير في موظفي هيكل الحكومة المحلية ولهذا ترد الحاجة إلى السبل الكفيلة بضمان الاستمرارية داخل عضوية لجنة قضاء الأطفال.

- الالتزام: من قبل أعضاء لجنة قضاء الأطفال وكذلك العديد من المنظمات غير الحكومية إذا كان مفهوم متطوعي الجماعة والمربين من الأقران قابلاً للتكرار.

- الرصد والتقييم: ينتظر إنجاز تقييم كمي وكيفي لمختلف جوانب المشروع. وتتمثل هذه الجوانب في عدد الأطفال الذين استقبلتهم لجان قضاء الأطفال والاتفاقات المنجزة والدعم المقدم وعمل متطوعي الجماعة والمربين من الأقران وآرائهم بخصوص هذا العمل وكيفية تسيير عملية الوساطة ووجهة نظر المهتمين بها والصلات بالعمل الاجتماعي والحكومة المحلية وهيئات المنظمات غير الحكومية.

- الدعم الدؤوب: في حالات الأطفال الذين التحقوا بلجنة قضاء الأطفال لتحديد التأثير الأطول أجلاً عليهم وصلته بنجاح إعادة إدماجهم في المجتمع.

مصدر الوثائق:

Breaking Rules: Children in Conflict with the Law and the Juvenile Justice Process. The Experience in the Philippines. Save the Children UK. 2004

٢- الآليات البديلة لحل النزاع على الصعيد المجتمعي

المنظمات المتعاونة:

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) وشر كاؤه

البلد: السنغال

معلومات أساسية:

تعد جرائم المدن في داكار ظاهرة مرتبطة بالشباب إلى حد كبير. وتتخذ الجريمة في أوساط الشباب بالأساس صبغة سرقات بسيطة (كالسرقة من السيارات الواقفة) أو سرقات كبيرة (كخطف محفظة اليد). بيد أن الهجوم على الأفراد والعنف في الشوارع قد ارتفعا خلال السنوات الأخيرة (جرائم القتل والنهب المسلح) مما أدكى إحساساً متزايداً بانعدام الأمن أفضى إلى انتشار شركات الحماية والأمن.

أصبحت ضواحي داكار، حيث أبعدت الشرائح الأفقر من السكان، مجالاً للتهميش والعنف والخطر. فحرمان السكان الذين يعيشون في هذه المناطق المخربة والمحرومة ليس مشكلاً اقتصادياً فحسب بل إنه مشكل اجتماعي أيضاً. ويشعر سكان هذه المناطق أنه لا حق لهم في توقع نفس مستوى الرعاية الصحية والتعليم والرفاه أو الأمان كباقي شرائح السكان الأخرى المستفيدة من مثل هذه الخدمات. وهذا يؤدي إلى اقتلاع الشعور بالانتماء إلى المجتمع، وهو أمر ترسخ بسبب غياب الخدمات العامة التي توفرها الدولة في هذه الأحياء. فهذا الشعور بالاستبعاد من المجتمع هو الذي يؤدي بشكل كبير إلى العنف والانحراف.

يمكن كبح جرائم المدن وانحراف الأحداث فقط باتخاذ مبادرات تناسب المجتمع، مثل إنشاء شرطة الجوار وخدمة قضائية وإقامة مراكز قضائية. ومن المهم أن يكون الجهاز القضائي في متناول الناس لتسوية النزاعات التي تنشأ في الحياة اليومية، مثل الشجار في الأحياء والحوادث التي تشمل السرقات البسيطة أو تضر الممتلكات والنزاعات الاسرية والعجز عن أداء مصاريف الصيانة أو عن تقديم الأطفال للزيارات. ولا يعد النهج القضائي التقليدي الحل الأنسب لأنه لا يضمن ولوجاً فورياً إلى العدالة في سائر الحالات. وفضلاً عن ذلك،

ينبغي إحداث آليات للحد من اللجوء إلى احتجاز الأحداث الموجودين في نزاع مع القانون. واستناداً إلى المعايير الدولية المتعلقة بقضاء الأحداث، يلجأ إلى التجريد من الحرية فقط كحل أخير ولأقصر مدة ممكنة.

ما جرى عمله؟

المراكز القضائية هي مراكز أسست في قلب المناطق المحرومة المستهدفة في داكار (روفيسك ودياماغن-سيكب والمساكن المنخفضة الكلفة) بهدف تسهيل وصول جميع الناس إلى العدالة. وتوفر هذه المراكز الإطار المؤسسي من أجل الوساطة والمصالحة.

وتهدف المراكز القضائية إلى:

- تسريع الولوج إلى العدالة في أحياء داكار الفقيرة؛
- تعزيز العدالة التصالحية باعتبارها حلاً بديلاً لنزاع الأطفال مع القانون؛
- الرفع من الجهود الوقائية للحد من جرائم المدن ونزاع الأطفال مع القانون.

تحت الإشراف التام للمدعي العام، يدير وسيط/مُوقِّق المراكز القضائية وهو معين وفق الإجراءات المنصوص عليها في التشريع ويساعده مُشرف/مُنسَّق. ويقيم هذان الشخصان اتصالات مع إدارات الحكومة المسؤولة عن المسائل الاجتماعية وعن القاصرين المهديين والأحداث الموجودين في نزاع مع القانون ومراقبة المخدرات إلى غير ذلك، كما يربطان اتصالات مع السلطات البلدية والمنظمات غير الحكومية الناشطة في هذه المناطق. وينجز الوسيط/المُوقِّق تقريراً عن الحالات الملموسة يُسلمه إلى السلطة المكلفة بالدعاوى الجنائية كما أنه يضمن أن يكون مختلف الشركاء الموقعين على الاتفاق القاضي بإنشاء المركز القضائي على علم بنشاطه أو بنشاطها.

أنشئت في كل مركز من المراكز القضائية لجنة توجيهية. ويجمع هذا الجهاز بين الأعضاء الدائمين في المركز القضائي (كالوسيط/الموقِّق والمشرف/المنسق) والمسؤولين المحليين (بقاعة البلدية كالوظفين القضائيين ورجال الشرطة) وممثلي جمعيات السكان والمنظمات غير الحكومية

العاملين في اتصال مع المركز. وتقوم اللجنة التوجيهية بفحص ورصد المشاكل المحلية المتعلقة بانعدام الأمن وبالعنف في المناطق المحرومة ضمن دائرة اختصاص المركز كما تصوغ اللجنة خطة بشأن أولويات الأنشطة الوقائية التي ستباشر على الصعيد المحلي.

تم توفير التدريب للموظفين العاملين في المراكز القضائية أو في اتصال معها من أجل تهيئهم لمناصبهم الجديدة. وتشمل دورات التدريب وحدات تتعلق بسياسة منع جرائم المدن والمبادرات المتعلقة بها ومساعدة الضحايا (دوائر الاستشارة والدعم) وتقنيات الوساطة والتوفيق الجزائيين.

نظمت حملة إعلامية وُزعت فيها نشرات في الأماكن العامة لتوفير المعلومات بشأن المراكز القضائية ودور الوسيط/ الموفق ووظيفة دائرة شرطة الجوار.

وتدعم كل من دولة السنغال والمجلس البلدي لداكار هذه المبادرة على الصعيد المؤسسي والمالي. وقد صيغ اتفاق إطاري لدستور المركز القضائي لأجل تحديد المصاريف التي سيدفعها كل طرف في الاتفاق والترتيبات التي ستتحذ لتمويل العمليات.

إلى أي حد تعد هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات:

- الوصول للعدالة: تشكل الوساطة والتوفيق الجزائيان نهجاً بديلاً للدعوى القضائية في ما يتعلق بالقضايا الجزائية. ولعل هذه الأشكال من العدالة التصالحية تُرسخ في نفس المجرم روح المسؤولية لإرضاء توقعات الضحية وبعث الهدوء في المجتمع.
- زيادة الموارد: اشترك الجماعات المحلية في الممارسات التوفيقية والتعويضية يفسح المجال أمام الموارد البشرية المحلية والموارد المادية والمالية التي قد لا تكون متاحة على نحو آخر.
- إعادة التأهيل وإعادة الإدماج: تؤدي تسوية النزاع على المستوى المجتمعي إلى نجاح إعادة التأهيل الاجتماعي وإعادة الإدماج لدى المجرمين. ويتماشى هذا النهج مع اتفاقية حقوق الطفل ومع معايير دولية أخرى تتعلق بمسائل قضاء الأحداث.

- الحد من رد الفعل الاحتجاجي في حق الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون: تُحدّد الآليات البديلة لحل النزاع أيضاً وبشكل كبير من استعمال الاحتجاز الاحتياطي وكذلك الأحكام القاضية بالسجن.

الشرط الضرورية:

- تعاون السكان المحليين: التوصل إلى نتائج مستدامة يستلزم توفر المؤسسات المحلية على أسس قوية لا يمكن بناؤها إلا بتعاون السكان المحليين. فعلى هؤلاء الافتناع بأن عناصر العدالة ملك أيديهم.
- احتضان المراكز القضائية: ينبغي تحديد أماكن العمل وتجديدها ولا بد من توفير التجهيزات وتركيبها.
- من اللازم إرساء أساس قانوني ولذلك قد ترد الحاجة إلى مراجعة التشريع وتعديله.

المصدر:

Project document UNODC - FS/SEN/02/R36
«Crime Prevention in the Dakar region »

٣- المجالس المحلية كمحاكم ابتدائية معنية بالأطفال الموجودين في نزاع مع القانون

المنظمات المتعاونة:

الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال بأوغندا وورش المساعدة القانونية ومنظمة أنقذوا الأطفال والمجالس المحلية على مستوى المقاطعات

البلد: أوغندا

معلومات أساسية:

ينص دستور جمهورية أوغندا على إنشاء المجالس المحلية كجزء من عملية إضفاء اللامركزية على السلطة. وتعتبر المجالس المحلية أدنى الوحدات كما أن لها سلطات إدارية وتشريعية وقضائية نيابة عن الحكومات المركزية.^٣

تملك محاكم المجالس المحلية السلطة في معالجة المخالفات البسيطة بناء على القانون الجنائي. ويُحتمل قانون الأطفال أيضاً المجالس المحلية مسؤولة ضمان الحقوق والرعاية للأطفال وتعزيزهما.

بيد أن تحليلاً للوضع أنجز في عام ٢٠٠٠ من قبل الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال وشركائها كشف عن عجز محاكم المجالس المحلية عن معالجة المخالفات البسيطة كما ينص على ذلك القانون، ذلك أن لجان هذه المجالس تفضل إعطاء الأولوية لقضايا أخرى غير تلك المتعلقة بالأطفال الموجودين في نزاع مع القانون.

ونتيجة لذلك تدفقت قضايا الأطفال المتعلقة بالجرائم البسيطة بشكل كبير على النظام القانوني الرسمي.

٣ شارك المجالس المحلية أيضاً في أنشطة، مثل إصدار قوانين محلية داخل إطار الجماعات والرعاية والتنمية بوجه عام وتسوية النزاعات كالمنازعات حول الأراضي بالإضافة إلى حماية الدستور وتعزيز القيادة الديمقراطية وإدارة شؤون الحكم.

ما جرى عمله:

دعمت الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال بأوغندا المجالس المحلية في تنفيذ تدابير تراعي حقوق الطفل. وتمت توعية المجالس المحلية بدورها في حماية الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون بغية تعزيز قدراتها على معالجة قضايا الأطفال.

تمثل بناء خاص للقدرات والدعم المُقدم للجان المجالس المحلية في ما يلي:

- التدريب على الأدوار والاختصاص أثناء معالجة القضايا ذات الصلة بالأطفال
- التدريب على تجميع المعلومات وإدارتها
- التدريب على تدابير التحويل وأهميته
- التدريب على الوساطة وعلى العدالة التصالحية
- تعزيز القدرات لتتبع القضايا وتشجيع إعادة تأهيل الأطفال المجرمين
- الدعم اللوجستي المُقدم للمجالس المحلية
- تدعم المنظمة الدولية للدفاع عن الأطفال، علاوة على لجنة قضاء الأحداث على المستوى الوطني، أنشطة بناء القدرات في المجالات التالية:
- حقوق الطفل ونُموه وتنميته
- مهارات التشاور الأساسية و مهارات التواصل الودي مع الأطفال
- تجميع المعلومات وإدارتها
- إعادة تأهيل الأطفال وإعادة إدماجهم

- مهارات القيادة والمساءلة وتدريب الأشخاص ليصبحوا مدربين والرصد والتقييم
 - نُظم المزيد من التدريب على الوساطة والعدالة التصالحية لفائدة مجالس محلية مختارة بمنطقة كامبالا. وقادت منظمة أنقذوا الأطفال أيضاً أنشطة بناء القدرات إلى جانب المجالس المحلية لدعم إمكاناتها لأداء وظيفة المحاكم الابتدائية.
 - أختير الأشخاص الملائمون من المجالس المحلية ودُربوا لتتبع الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون وضمان إعادة إدماجهم وإعادة تأهيلهم.
- إلى أي حد تعد هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات:

- ارتفاع عدد القضايا التي خضعت للتحويل: أينما تقوّت قدرات المجالس المحلية فإنها تعالج بشكل فعال القضايا المتعلقة بالأطفال بينما تحيل فقط القضايا الأكثر تعقداً على الشرطة ومكاتب مراقبة الرعاية الاجتماعية. ونتج عن ذلك تحويل العديد من القضايا المتعلقة بالأطفال عن النظام القضائي الرسمي.
- استعمال العقوبات غير الاحتجاجية وقبول الجمهور لها: تمكنت المجالس المحلية من استعمال العقاب البديل مثل التعويض والاعتذار ورد الحق إلى نصابه. وقامت السلطات المحلية أيضاً بحملات توعية رائدة استهدفت إطلاع الجماعات المجاورة على قيمة العقوبات غير الاحتجاجية.
- منع سوء المعاملة: بما أن الاحتجاج وتسهيلات إعادة المحاكمة ليسا ملائمين فإن استعمال محاكم المجالس المحلية لمعالجة القضايا المتعلقة بالأطفال قد منع سوء معاملة الأطفال وتعلمهم لتصرفات سلبية أثناء وجودهم في مراكز الاحتجاز.
- ترك الأطفال في المدرسة: معالجة قضايا الأطفال عن طريق محاكم المجالس المحلية تحمي الأطفال المترادين للمدرسة من التخلف عن دروسهم أثناء الاحتجاز أو أثناء إعادة المحاكمة.

الشروط الضرورية:

- التوعية المجتمعية: تقوم الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال بتوعية واسعة النطاق لتعزيز حقوق الأطفال. وتُشرف على برنامج مباشر للاتصال هاتفياً تديره محطة الإذاعة الوطنية يُوفر أرضية للأطفال كي يناقشوا مواضيع تهمهم. ويُستعمل البرنامج أيضاً لتوعية الجمهور بخصوص حقوق الأطفال ومسؤولياتهم كما يُطلع على معلومات حول التشريعات ذات الصلة. والمستمعون المستهدفون هم المجالس المحلية والآباء والزعماء المحليون وأصحاب مصالح آخرون.
- مشاركة الأطفال نابعة من حاجتهم إلى الانخراط الفعّال في المسائل التي تؤثر في حياتهم.
- الإرادة السياسية والالتزام من قبل زعماء الحكومة المحلية لجعل المواضيع المتعلقة بالأطفال في الأولوية.

مصدر الوثائق:

Report on a Strategy Development and Training Seminar on the administration of Juvenile Justice in Uganda, DCI Uganda, October 2000; Juvenile Justice in Uganda: A Situation Analysis UNICEF/Save the Children (UK), September 2000; . An Evaluation of the Juvenile Justice Programme in 4 pilot districts of Kampala, Gulu, Hoima and Masaka, Save the Children (UK), 2003; Evaluation Report on the Programme of Strengthening the Capacity of Local Council Committees to handle child related cases in Kampala District. Legal Aid Clinic, December 2003; Report on the Evaluation of Restorative Justice Program in Kampala District, Legal Aid Clinic, April 2004; Children's Act; NGO Complementary Report on the Implementation of the UN Convention on the Rights of the Child in Uganda, Uganda Child Rights NGO Network, December 2002

٤ - وحدات الوساطة المعنية بالأطفال على مستوى القرى تحت إشراف وزارة العدل

المنظمات المتعاونة:

وزارة العدل بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية /

منظمة أنقذوا الأطفال بالمملكة المتحدة

البلد: جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

معلومات أساسية:

ضمت القرى في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية منذ زمن طويل وحدات للوساطة على المستوى القروي لأجل تسوية نزاعات مدنية بين الكبار وبعض النزاعات الإجرامية. وقد تحدد دور هذه الوحدات قانونياً بموجب أمر من وزارة العدل في سنة ١٩٩٧. وأنجزت كل من منظمة أنقذوا الأطفال بالمملكة المتحدة ووزارة العدل بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، وكجزء من مشروع قضاء الأطفال،^٤ بحثاً في سنة ٢٠٠٢ للتحقيق في كيفية تكييف وحدات الوساطة القروية لحل القضايا المرتبطة بالأطفال الموجودين في نزاع مع القانون. ويستعرض البحث إمكانية إرساء وحدات للوساطة تُعنى بالأطفال وتلحق بالهيكل المبنية التابعة لوحدات الوساطة القروية.

ما جرى عمله:

تدعم المنظمة الدولية أنقذوا الأطفال بالمملكة المتحدة ووزارة العدل وحدات الوساطة المعنية بالأطفال كي تعمل على مستوى القرى كجزء من مشروع لقضاء الأطفال ذي نطاق أوسع يهتم بتعزيز التحويل وبناء قدرات مؤسسية. وتقوم هذه الوحدات بالوساطة في قضايا الأطفال التي يتوصل بها من طرف الضحايا والشرطة المحلية وكذلك الآباء. وغالباً ما يملك الوسطاء تجربة

٤ انطلق مشروع قضاء الأطفال في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ كمشروع رائد في ٤ مقاطعات من ٨١ مقاطعة بجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية. وبعد التقييم، تم التوقيع على مشروع لمدة عامين بين وزارة العدل ومنظمة أنقذوا الأطفال بالمملكة المتحدة بهدف تمديد المشروع لعامين آخرين. بحلول آذار/مارس ٢٠٠٤، ضُمت ٨ مقاطعات. ويهدف هذا النهج إلى بناء قدرات مؤسسية وإصلاح نظام القضاء بواسطة ممارسات تدريبية وتطويرية تتماشى مع المعايير الدولية. وسُرخ هذه الممارسات بشكل كاف داخل سائر إدارات نظام القضاء الجنائي والهدف المنشود هو أن تُعتمد هذه الممارسات داخل النظام الأساسي لقضاء الأطفال.

الوساطة في قضايا الكبار. وقد دُرب بعض الوسطاء المعنيين بالأطفال بالموازاة مع مشروع قضاء الأطفال كما تم تشجيعهم على تمرير معارفهم المتخصصة والمبنية على حقوق الأطفال لوسطاء آخرين.

لن تتحقق الوساطة إلا إذا اعترف الطفل بالجريمة. وإذا كانت الجريمة جد خطيرة (كالقتل والاعتصاب والعنف الشديد) فستحال على الشرطة. وإذا تعذر التوصل إلى أي حل فإن للشخص الذي أحال الطفل أن يُقرر ما يجب عمله.

يشرف على المشروع بالنيابة عن الوزير فريق الإدارة المركزية المتكوّن من موظفي وزارة العدل. وعلى مستوى المقاطعات فهناك لجنة الرصد على مستوى المقاطعة وفريق العمليات والتدريب على مستوى المقاطعة. أما على مستوى المناطق فتوجد لجنة التنفيذ والرصد على مستوى المنطقة. وبخلاف فريق الإدارة المركزية، تتألف هذه الأجهزة من الأعضاء الأعلى مقاماً في نظام القضاء الجنائي يمثلون مختلف القطاعات؛ كالقطاع القضائي والشرطة ومكتب المدعين العامين ومجموع منظمات اتحاد النساء واتحاد الشباب بجمهورية لاو بالإضافة إلى وزارات أخرى معنية. وتشترك أيضاً وزارات أخرى معنية تابعة للحكومة في أنشطة فريق الإدارة المركزية لأجل ضمان الاستدامة.

وتضم عناصر أساسية أخرى من البرنامج ما يلي:

• التحويل عن المحكمة والاحتجاز

تُشجع القرية والشرطة ومكتب المدعين العامين على تحويل الأطفال عن المحكمة باستعمال طرق العدالة التصالحية، مثل التحذير وإعادة التربية وعمل الجماعة والوساطة بين الضحية والمجرم.

• تجميع المعلومات بشأن الأطفال

تجمع كل المقاطعات الثانية معلومات عن التحويل الذي استعملته وحدات الوساطة المعنية بالأطفال (CMU) والشرطة والمدعون العامون، زيادة على المعلومات عن الأطفال المحاكمين والأحكام المنطوقة. وتوضّح المعلومات نوع التحويل المستعمل وتخفي الجرائم المقترفة.

• التدريب ونشر الممارسات السليمة
يشمل التدريب المقدم لموظفي القضاء الجنائي ووسطاء وحدات الوساطة المعنية بالأطفال وأولئك الوسطاء المساعدين على منع السلوك المؤذي معرفة وفهم الآثار المترتبة عن اتفاقية حقوق الطفل والصكوك الدولية وقانون جمهورية لاو ومبادئ الممارسة السليمة. فالعنصر الأساسي يتمثل في إنتاج مواد التدريب والممارسة السليمة وترجمتها باللغة المحلية لجمهورية لاو.

• الاستماع للأطفال
أصبحت وجهات نظر الأطفال تلقى بالتدريج الاهتمام والأذان الصاغية أكثر مما مضى من قبل الوسطاء المعنيين بالأطفال والشرطة والمدعين العامين والمحاكم، لكن هذه مرحلة البداية فقط.

إلى أي حد تعد هذه الممارسة سليمة؟

- إنجازات:
- قام فريق الإدارة المركزية المتكوّن من موظفي وزارة العدل لأول مرة في سنة ٢٠٠٤ بجمع المعلومات الخاصة بالأطفال الذين تم تحويلهم عن الشرطة والمحكمة والذين أحيلوا إلى المحكمة. وتغطي المعلومات ٨ مقاطعات توجد ضمن مشروع قضاء الأطفال.
 - تم تحويل ٤, ٩٦٪ و ٩٥٪ في سنة ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣ على التوالي من مجموع الأطفال الذين نالوا اهتمام الوسطاء المعنيين بالأطفال والشرطة ومكاتب المدعين العامين والمحاكم في ٨ مقاطعات. (وتقدر منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونسيف أن ٢٪ فقط كانوا مجرمين خطيرين). وقد تم التحويل بواسطة اتفاقات الوساطة والتحذير والغرامات وإعادة التربية والوساطة عن طريق الشرطة ومكاتب المدعين العامين.
 - تزايد عدد القضايا التي تمت تسويتها على المستوى القروي من ٤٦٢ قضية إلى ١١٥٧ قضية ما بين ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣، بينما ارتفعت حالات التحويل التي قامت بها الشرطة من ١١٩٨ إلى ١٥٤٥.

- يتم الرصد بشكل منتظم على كل المستويات وهو ما نتج عنه تحسّن شامل الممارسة وجمع المعلومات على السواء. وقد ضمنّت عمليات التقييم المنتظمة التركيز على جودة العمل.
- يُطرح على الأطفال أيضاً المزيد من الأسئلة كما يتم الاستماع إليهم أكثر من طرف أولئك المشاركين في وحدات الوساطة المعنية بالأطفال وفي عملية القضاء.
- أصبحت عملية إعادة الإدماج التي تقودها الشرطة، والتي يُرمز إليها محلياً بعملية "إعادة التربية"، مركزة أكثر على الأطفال وصارت تضم بشكل متزايد أعضاء من لجنة التنفيذ والرصد على مستوى المنطقة وأسرة الطفل. وتشجع العملية في الغالب تغييراً في التصرف وطرق تحقيق ذلك علاوة على تحذير بعواقب المزيد من الإجرام.

الشروط الأساسية:

- **الرصد والتقييم**
يتعلق الرصد والتقييم أولاً بالتنفيذ والتسجيل لضمان الامتثال التام لمبادئ قضاء الأطفال ولضمان إحداث التعديلات اللازمة والتصحيح السريع للأخطاء. فلا يوجد حتى الآن رد فعل منتظم من قبل الأطفال أو رصد لمعاودة الإجرام. وتستلزم مبادرات الرصد على صعيدي المقاطعة والمنطقة مدفوعات مالية منتظمة لصالح المقاطعات.
- تتبع الأطفال الذين شاركوا في عمليات الوساطة داخل وحدات الوساطة المجتمعية.

مصدر الوثائق:

Final Evaluation of the Ministry of Justice SCUIC Supported Children's Justice Project in Lao PDR Funded by the British Government from April 2002-April 2004, compiled by John Parry-Williams

٥- لجان منع الجريمة على المستوى المجتمعي

المنظمات المتعاونة:

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف وشركاؤها

البلد: ملاوي

معلومات أساسية:

تفتقر ملاوي في الوقت الحالي لنظام متخصص يهتم بالأطفال الموجودين في نزاع مع القانون. فلا توجد خدمات حكومية للمساعدة القانونية كما أن هناك نقصاً في المرشدين الاجتماعيين. ومع ذلك، فإن تاريخ الجماعات في ملاوي يحفل باهتمام جماعي بالأطفال. وتعتبر البرامج المعدة على المستوى المجتمعي، مثل لجان منع الجريمة على صعيد الجماعة، عودة إلى الطرق التقليدية في معالجة المسائل المتعلقة بالأطفال.

في تقاليد ملاوي، كلما اقترف طفل جريمة ما يقوم النظام التقليدي (شيوخ القبائل والسلطات التقليدية وزعماء الجماعات والطفل، ذكراً كان أم أنثى، وعائلته ثم الضحية في النهاية) بالتشاور مع الأسرة والطفل ثم الخروج بقرارات عما ينبغي عمله. وفي معظم الوقت يطلب من الأطفال إنجاز عمل ما يستفيد منه المجتمع بأسره، كرعي الغنم أو الطبخ. ولا تعتبر مثل هذه العقوبة سوء معاملة أو استغلالاً للطفل، لكنها فقط الوسيلة الوحيدة التي يملكها المجتمع للتعامل مع النزاع ولدعم إعادة تأهيل الطفل.

ما جرى عمله:

تتكون لجان منع الجريمة على المستوى المجتمعي في الغالب من أعضاء مميزين من المجتمع: أي الناس الذين يعتبرون قدوة نظراً لمكانتهم أو لنزاهتهم. وتتألف اللجنة عادة من مدير المدرسة المحلية وبعض المدرسين والشيوخ التقليديين والزعماء وأمناء أية لجان أخرى لها دور في حياة المجتمع. وكمثال على هذه اللجان هناك لجنة الماء والصرف الصحي ولجنة حقوق الطفل. ويُشرك الآباء والشباب أيضاً في أنشطة اللجنة.

وكلما كان طفل من المجتمع في نزاع مع القانون تحاول لجنة منع الجريمة على المستوى المجتمعي تسوية القضية داخل المجتمع ذاته دون اللجوء إلى الشرطة أو موظفي السجن.

وتهدف اللجان إلى إبعاد الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون وتحويلهم عن نظام المحاكم. وأحياناً يلجأ الآباء والمدرسون إلى لجنة منع الجريمة لمناقشة المسائل المتعلقة بالأطفال "المتعتين": أي الأطفال الذين يرفضون الذهاب إلى المدرسة وأولئك الذين يخربون ملكية المدرسة الخ. وتتصرف اللجان بذلك مثل مستشارين.

ولدعم عمل اللجان تقوم منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونسيف بدعم التوعية التي:

- تهدف إلى توعية الآباء والمدرسين ولا سيما القادة التقليديين بإمكانات التحويل.

- تُذكي الوعي بشأن منع الجريمة وكذلك التحويل كما تعطي نظرة عامة عن عملية المحاكمة وكيفية العمل مع المساعدين القانونين.

- تمارس حيثما كانت مواضيع قضاء الأحداث بارزة بشكل كبير نظراً للصحة الاجتماعية ولأسباب اقتصادية، مثل تزايد الأطفال اليتامى بفعل فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وانعدام الإرشاد من قبل الآباء والفقر والبطالة والضغط من قبل الأقران وقلة برامج التنمية المخصصة للأطفال وانخفاض سن المسؤولية عن الجريمة.

إلى أي حد تعد هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات:

أصبحت الآن معظم الجرائم البسيطة تعالج في إطار المجتمع دون تدخل الشرطة والجهاز القضائي. وهناك انخفاض واضح في عدد القضايا المعروضة على المحاكم وكذلك في قضايا نزاع الأطفال مع القانون ومعاودة الإجرام. وأوضحت آخر المعلومات المتوفرة أن ٩٠٪ من الأطفال المحتجزين، في السجون والمدارس الإصلاحية، قادمون من جهات خارج المناطق حيث تعمل لجان منع الجريمة وتنفذ أنشطة التوعية.

الشروط الضرورية:

- الدعم من قبل الحكومة: لئن لم يكن نظام منفصل خاص بالأطفال الموجودين في نزاع مع القانون شرطاً لازماً لهذه الممارسة، فإن من الضروري أن يسمح القانون بالتحويل على المستوى المجتمعي. وينبغي دعم الشبكات المجتمعية كلما أمكن ذلك.
- الوعي بحقوق الطفل: أنشأت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونسيف وشركاؤها أيضاً فرصاً لفائدة أعضاء لجان منع الجريمة على المستوى المجتمعي كي يذكوا وعيهم بشأن حقوق الطفل. وهذا يضمن أن العقوبات التي تصدرها اللجان تحترم حقوق الطفل وتؤكد على إعادة التأهيل بدل العقاب.
- التنسيق لرفع المستوى: إن التحديات الأساسية التي في ملاوي تتعلق بتحقيق استدامة طويلة الأجل والرفع من مستوى الجهود على مستوى الجماعات والمناطق. وتسعى منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونسيف بملاوي إلى التعامل مع هذه المسائل بإشراك نظراء آخرين لتحقيق المزيد من التغيير في طريقة التعامل مع الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون.

مصدر الوثائق:

المراسلة مع موظفي منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونسيف بملاوي

٦- التحويل على مستوى الشرطة: برنامج العقوبة البديلة "هالت"

المنظمات المتعاونة:

الحكومة الهولندية وبرنامج "هالت" هولندا
لا تنفذ الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال هولندا البرنامج مباشرة، لكنها توفر
المعلومات وجماعات الضغط لدعم إجراءات "هالت"

البلد: هولندا

معلومات أساسية:

تشتمل مدونة هولندا للقانون الجنائي ومدونة الإجراءات الجنائية على أحكام خاصة تنص على أن العقوبات في حق الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون ينبغي أن تتضمن إعادة التأهيل. في سنة ١٩٩٥ أصدر في هولندا تعديل جديد في القانون الجنائي المعني بالأحداث. وبينما يؤكد التعديل على الأساس القانوني للعقوبات البديلة فهو يتشدد في الأحكام المتعلقة بقانون الأحداث الجنائي. فعلى سبيل المثال، تم رفع أقصى مدة يُسجن فيها الأطفال الموجودون في نزاع مع القانون من سنة إلى سنتين. وتم التخفيف من القيود القانونية وهو ما يحمي الأطفال من تطبيق القانون الجنائي الخاص بالبالغين على قضاياهم.

منذ سنة ١٩٩٥ وإمكانية طلب خدمات مكاتب "هالت"، التي أنشئت في سنة ١٩٨١، مجسدة في القانون الجنائي. ويوجد المزيد من التفاصيل عن عمليات مكاتب "هالت" في القواعد التنظيمية وفي توجيهات دائرة المدعي العام حسب الوحدات. ويتيح نظام قضاء الأحداث الهولندي مختلف أشكال العقوبات البديلة على مستويات متباينة. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تستند الشرطة إلى أحد مشاريع "هالت" وإلى المدعي العام، وللقاضي إمكانية استعمال "العقوبات حسب المهام" والمتمثلة في خطط التعلم والعمل.

وتقوم الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال هولندا بممارسة الضغط لدعم بدائل لتجريد الأطفال من حريتهم كما تُقدم دعماً مؤسسياً لهذه البدائل. ويتم ذلك بإرسال نشرات صحفية بالإضافة إلى تنظيم حلقات دراسية تضم خبراء واجتماعات مع رجال السياسة. ويعد إجراء "هالت" إحدى المبادرات التي تشجعها المنظمة الحركة للدفاع عن الأطفال.

ما جرى عمله:

برنامج "هالت" عقوبة بديلة يمكن للشرطة أن تقترح بموجبها أن يمنح للطفل المجرم عمل أو تعويض عن ضرر لمدة أقصاها ٢٠ ساعة. وفي قضايا التخريب وإلحاق الضرر بالملكية أو السرقة البسيطة يمكن أن تحيل الشرطة الحدث على أحد مكاتب "هالت".

يمنح الطفل الموجود في نزاع مع القانون خيار إسقاط التهم عنه مقابل مشاركته، ذكراً كان أم أنثى، في مشروع "هالت". ويوجه للطفل عرض كتابي مع تذكيره، ذكراً كان أم أنثى، أنه ليس مفروضاً عليه المشاركة في الخطة. إذا كان سن الطفل دون ١٦ سنة فعلى الوالدين منح موافقتها. أما إذا قبل الطفل بالعرض فإن الشرطة تصوغ بروتوكولاً وتبعته إلى مكتب "هالت".

أنشئت مكاتب "هالت" من قبل السلطات المحلية بالتعاون مع قسم الادعاء العام التابع للدولة. وتقدم مكاتب "هالت" عرضاً للحدث كي يشارك في مشروع خاص حيث تكون موافقته، ذكراً كان أم أنثى، لازمة أيضاً. والتدابير الممكن عرضها هي العمل والتعويض عن الضرر أو ما يجمع بين الاثنين. وقد لا يستغرق مشروع "هالت" أكثر من ٢٠ ساعة رغم أنه في الممارسة نادراً ما تتعدى هذه المدة ١٠ ساعات.

بعد تنفيذ التدابير تقوم الشرطة بالمراجعة مع فريق "هالت" وتقرر في أمر إسقاط التهم. وإذا كانت نتيجة تدابير فريق "هالت" إيجابية تقوم الشرطة بإخطار الحدث ومكتب المدعي العام كتابياً. وبذلك يسقط المزيد من الدعاوى الجنائية إلا إذا لقيت شكوى الطرف المتضرر نجاحاً لدى المحكمة. وإذا كانت نتائج مشروع "هالت" سلبية يفتح ملف حض على دعاوى أولية ويحال على المدعي العام. ويكلف بعض موظفي أقسام الادعاء العام بالتعامل مع الشرطة في ما يتعلق بقضايا "هالت".

إجراء "هالت" يضطلع بمهمة ثانية بارزة وهي منع نزاع الأطفال مع القانون. ويتم هذا بواسطة دورات إعلامية في المدارس وبالتركيز على الأطفال والمراهقين البالغين ما بين ١٠ و ١٤ سنة. وتنضم "هالت" أيضاً إلى الجهود الرامية إلى تحسين الأمان في المدارس و/ أو المجتمعات. ويعمل إجراء "هالت" في الغالب مع الشرطة ورجال المطافئ والرعاية الصحية وخدمات المراقبة وتقدم معلومات عن القضايا المتعلقة بالشرطة المحلية.

إلى أي حد تعد هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات:

بتعزيز إجراءات "هالت" تساهم الحركة الدولية للدفاع عن الأطفال هولندا في الجهود المبذولة لتدعيم البرامج البديلة المتعلقة بالأطفال المجرمين. ويعتبر "هالت" مشروعاً ناجحاً. ومن بين حوالي ٥٠ ألف طفل حبستهم الشرطة يلتحق زهاء ٢٠ ألف بواحد من ٦٢ مكتباً من مكاتب "هالت". وتساهم تدابير "هالت" على الخصوص في:

- تمكين الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون
- تعزيز مشاركة الشباب في القرارات المتخذة بشأن قضاياهم
- إبعاد الأطفال عن النظام القضائي
- إحداث نهج وقائية تتعلق بنزاع الأطفال مع القانون
- تعزيز التعاون بين مختلف القطاعات (بما فيها قطاع المرشدين الاجتماعيين وموظفي القضاء وإنفاذ القانون)

الشروط الضرورية:

- مجتمع منفتح على تدابير بديلة بما فيها العدالة التصالحية والوساطة
- التنسيق بين مختلف المؤسسات المشاركة
- تدريب رجال الشرطة والمرشدين الاجتماعيين مما يتطلب توفير الموارد المالية والبشرية الضرورية
- ضمان حقوق الطفل والقواعد الأساسية لحكم عادل

مصدر الوثيقة:

Annemieke Wolthuis, Moving Forward – Restorative Aspects in the Dutch Juvenile Justice System, DCI – The Netherlands, 2001

٧- استعمال مركز استقبال لحماية الأطفال ومنع الجرائم والتحويل

المنظمات المنفذة:

ناسلي نافراس (منظمة غير حكومية بطاجيكستان) /
منظمة أنقذوا الأطفال بالمملكة المتحدة

البلد: طاجيكستان

معلومات أساسية:

وقعت طاجيكستان على اتفاقية حقوق الطفل في سنة ١٩٩٣. وأسست اللجنة الوطنية لحماية الطفل ((NCCP في سنة ٢٠٠١ ويرأسها نائب رئيس الوزراء كما يحضر أشغالها نواب الوزراء من الوزارات المعنية. وفي سنة ٢٠٠١ كوّنَت هذه اللجنة فريق خبراء لإصدار توصيات بشأن التوفيق بين تشريع قضاء الأطفال واتفاقية حقوق الطفل. ويعد مدير ناسلي نافراس، وهي منظمة غير حكومية وشريكة لمنظمة أنقذوا الأطفال بالمملكة المتحدة، عضواً في فريق الخبراء. في طاجيكستان، تكلف لجنة القاصرين بالتعامل مع قضايا الأطفال الذين تخضروهم الشرطة أو الآباء بالإضافة إلى الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون الذين لم يبلغوا سن المسؤولية الإجرامية. وتبعث اللجنة في الغالب الأطفال دون سن ١٤ سنة (بعضهم صغار يبلغ سنهم ٧ بل حتى ٣ سنوات) إلى مراكز الاحتجاز خلافاً لتشريعاتها. وهناك أيضاً حالات يحتجز فيها الأطفال لمدة طويلة، مثل طفل عمره ١٣ سنة احتجز ٦ سنوات. ولا تُقيد لجنة القاصرين "بأصول المحاكمات" فهي لا تمنح مساعدة قانونية للأطفال كما أن الأحكام لا تستأنف والقضايا لا تخضع للتحقيق من قبل مكتب المدعي العام. ونادراً ما يخضع موظفوها لتدريب في الإرشاد الاجتماعي كما أنهم يتقنون كثيراً.

يحتاج الأطفال الذين يُحضرون إلى لجنة القاصرين إلى العناية والحماية كما أن العديد منهم يعملون أو يعيشون في الشوارع. فهذه المجموعة من الأطفال هي التي تتلقى المساعدة من مركز الاستقبال ناسلي نافراس علاوة على أولئك الأطفال المفرج عنهم. وفي الآونة الأخيرة فقط أصبح المركز يهتم أساساً بالأطفال الذين يعملون أيضاً لكنهم يذهبون إلى بيوتهم ليلاً. أما الآن، فقد أصبح المركز يساعد الأطفال الذين يعيشون في الشوارع. ويختلف نمط عيش هؤلاء الأطفال كثيراً عن الأطفال المذكورين سابقاً لأنهم يعيشون حياةً ضنكاً مع عصابات كما أنهم في

اتصال شبه دائم مع الشرطة. يواجه الأطفال الأصغر سناً في معظم الوقت خطر العنف، لاسيما الاغتصاب الجماعي الذي يمارسه الأطفال الأكبر سناً عليهم عادة كعقاب لفشلهم في جمع مال كاف. ويحتاج الأطفال الأصغر سناً إلى مأوى يحميهم ليلاً.

ما جرى عمله؟

يضم مركز الاستقبال فصولاً دراسية غير رسمية تُركز على محاربة الأمية وتنمية مهارات التأهيل، مثل الحرف اليدوية والخياطة والتطريز (تباع المنتجات للدكاكين المحلية) بالإضافة إلى محاربة الأمية في مجال الإعلاميات واللغات الأجنبية (الإنكليزية والروسية) والبستنة والأنشطة الثقافية بما في ذلك الرقص التقليدي والآلات الموسيقية التقليدية. وتوجد مصحة وطبيب تدفع الدولة راتبه يقوم بزيارات منتظمة كما أن هناك مصحة طب الأسنان وصيدلية تقوم منظمة صيادلة بلا حدود بتزويدها بالأدوية. ويعتزم مركز الاستقبال، عن طريق التفاوض مع إحدى شركات الكمبيوتر، شراء ١٠ أجهزة كمبيوتر هذا العام. وتوجد أيضاً مكتبة في المركز. وهناك خطط لترميم مسبح وإنشاء حمام السّونة (يفتح أمام العموم في بعض الأوقات لجمع المال) وتوفير مكان يغسل فيه الأطفال ثيابهم وإنشاء خطة لغسل السيارات حتى يستطيع الأطفال فوق ١٥ سنة ربح المال. وتأمل منظمة ناسلي نافراس فتح فرع لمركز الاستقبال به مرشد اجتماعي ويوفّر زيارات منتظمة يقوم بها طبيب ومحام.

كذلك يقوم مركز الاستقبال بأعمال متعلقة بالمنع في خمس مدارس نموذجية مجاورة للمركز. وهناك نوادي للأطفال في كل من الخمس مدارس يضم كل منهم بين ٢٠ و ٣٠ طفل. لهؤلاء دور في إدارة المدرسة و تلقي البعض تدريب لكي يكونوا مستشارين من الأقران. وتعتبر أحدي مهامهم هي المساعدة في إعادة إدماج الأطفال بالمدرسة لغير الملتحقين بالمدارس.

ويدير مركز الاستقبال مجلس تنسيق يضم ممثلين عن منظمات غير حكومية والمدارس الخمس النموذجية وشرطة المنطقة ولجنة القاصرين وممثلين عن الأحياء بالإضافة إلى الآباء ومنظمات معنية بالأطفال. ويضطلع مجلس التنسيق ومركز الاستقبال بتدريب هذه المجموعات ويبحث عن متطوعين من بينها.

وتسعى منظمة ناسلي نافراس إلى توظيف مرشدين اجتماعيين مُدرّبين لتعزيز قدرتها على العمل لصالح الأطفال الموجودين في "خطر كبير" أو الذين أصبحوا في نزاع مع القانون. ومن

شأن المرشد الاجتماعي أن يقدم بشكل غير رسمي أو عبر دروس ذات صلة توجيهاً يشمل كيفية إسهام الموظفين في تعزيز احترام الأطفال لذواتهم وثقتهم بأنفسهم بالإضافة إلى تطوير مهاراتهم في ميادين التعليم والتأهيل والاستجمام وكذا الميدان الاجتماعي كما يعالج تصرفاتهم الإجرامية. فوجود المرشد الاجتماعي من شأنه أن يسهل تحويل القضايا عن الشرطة ولجان القاصرين والمحاكم.

وتأمل منظمة ناسلي نافراس في توسيع دور مركز الاستقبال ليشرف على تحويل الأطفال عن زنانات الشرطة وعن الاحتجاز الاحتياطي وعن مؤسسات تابعة للشرطة ولجان القاصرين؛ ويرجو بعد ذلك الإشراف على المجرمين الذين يمثلون لأول مرة أمام المحكمة.

إلى أي حد تعد هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات:

- قد يكون عمل منظمة ناسلي نافراس من أجل حماية الطفل والدعم الذي قُدم لها من قبل المجتمع السبب في انخفاض عدد الأطفال الذين أخطرت الشرطة بخصوصهم في فرانزي (أكبر المناطق في العاصمة). ففي سنة ٢٠٠٢ أشعرت الشرطة ب ٣٥٠ قضية وفي سنة ٢٠٠٣ انخفض هذا العدد إلى ١٩٥ قضية. وبينما حدث هذا الانخفاض في فرانزي يقال أن هذه الأرقام ترتفع في المناطق الثلاثة الأخرى من داسهاني.
- في العام الماضي حولت لجنة القاصرين ٦ أطفال و الشرطة زهاء ٣٥ طفل إلى مركز استقبال ناسلي نافراس عوض إرسالهم إلى وحدة العزل المؤقت كما أفرج أيضاً عن ٩٠ طفلاً في إطار عفو عام ومن بين ٨٤ طفلاً استقبلتهم منظمة ناسلي نافراس لم يرتكب أي طفل يوجد في كنف المنظمة مخالفة جديدة.
- هناك ٣٠٠ طفل في سجل مركز الاستقبال. ومن بين هؤلاء يزور المركز يومياً حوالي ٦٠ طفلاً. ٢١٠ هم أطفال الشوارع وأطفال يعملون (٧٠٪) و ١٢ هم أطفال أفرج عنهم أما الباقون فيتمون لعائلات فقيرة. وفي الستين اللتين امتدتا من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٣ تمت

مساعدة الأطفال بالطرق التالية: ٣٧٢ طفلاً أكملوا دورات مختلفة و ٢٤ طفلاً حصلوا على عمل و ٤٠ طفلاً حصلوا على رخصة السياقة أو على وثائق رسمية ضرورية أخرى. وأعيد مؤخراً إدماج بعض أطفال الشوارع مع آبائهم لكن أغلبية الآباء رفضوا اصطحابهم معهم إلا أنهم أعطوهم هدايا. ويؤمل أن يتزايد عدد الأطفال المقبولين عند آبائهم إذا استمر الاتصال المنتظم بهؤلاء.

- يعتبر الموظفون بالمدارس الخمس النموذجية المشاركة أن عملهم الرامي إلى منع الجرائم قد زاد من احترام الأطفال لذواتهم وثقتهم بأنفسهم. وأمكن أيضاً حل بعض المشاكل القائمة بين المدرسين والتلاميذ.

الشروط الضرورية:

- الفهم الجيد والاتصال بين منظمة ناسلي نافراس ولجنة القاصرين وكل إدارات نظام القضاء الجنائي لخدمة أهداف مركز الاستقبال ودوره وحدود عمله فيما يخص حماية الأطفال والنزاع مع القانون.
- استدامة مركز الاستقبال في دعم الحماية ومساعدة نظام القضاء على أداء عمله.
- تأسيس مركز للتدريب على الإرشاد الاجتماعي ليتمكن المرشدون الاجتماعيون الأكفاء من مساعدة الأطفال "المهددين" والتعاون مع أسرهم.

مصدر الوثائق:

SCUK Tajikistan Report, Nikhil Roy, March, 2002, Children who are in Conflict with the Law: Report of the Expert Group, 2003, Report on Suggested Strategy for SCUK in Tajikistan for Children's Justice, John Parry-Williams, March, 2004



٣- بناء القدرات والتدريب



١ - المبادئ التوجيهية الداخلية لفائدة الشعب المهتمة بإصلاح قضاء الأحداث

المنظمات المتعاونة:

مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان
ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونسيف

البلد: الفلبين

معلومات أساسية:

في الفلبين، يملك موظفو قطاع القضاء بمن فيهم رجال الشرطة والمدعون العامون والمحامون والقضاة ومسؤولو الإصلاح إجراءات عملية داخلية محدودة عن كيفية التعامل مع القضايا المتعلقة بالأطفال المجرمين كما أنهم لم يتلقوا تدريباً متخصصاً في هذا المجال.

ولمساعدة المهنيين الذين يطبقون قضاء الأحداث على الوفاء بالتزاماتهم المهنية بطريقة تعكس أهم مصالح الأطفال وتتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل تمنح مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونسيف مساعدة تقنية لتطوير المبادئ التوجيهية الداخلية قصد تسهيل إحلال حقوق الأطفال عندما يجدون أنفسهم أمام القانون.

ما جرى عمله:

خلال سنوات ٢٠٠٠-٢٠٠٢ أحدثت المحكمة العليا بالفلبين قواعد جديدة بشأن فحص شهادات الأطفال (بما في ذلك الأطفال المجرمون) وقواعد تخص الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون (أصبحت سارية منذ ١٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٢). ووزعت هذه القواعد بشكل واسع على كل الشعب المهتمة بإصلاح قضاء الأحداث. وقد أزيلت القواعد المتعلقة بفحص شهادات الأطفال بعض شكليات الإجراءات المعنية بالأطفال وسمحت بإخلاء قاعة المحكمة من العموم كما حوّلت استعمال وسائل التكنولوجيا المساعدة مثل الوصلات المباشرة عند أخذ شهادات الأطفال. وأدرجت أيضاً مفهوم المدافع الخاص المعين من قبل المحكمة أو ولي الأمر المكلف بمباشرة القضية (CASA / GAL) كممثل للمجتمع يرعى أهم مصالح الطفل.

أصدر مكتب المحامين العامين أيضاً إجراءات معيارية جديدة خاصة بالمكتب في إطار توسيع المساعدة القانونية المقدمة للأحداث الموجودين في نزاع مع القانون. وتم طبعها في شكل كتيب ووزعت في أنحاء البلد.

صاغ مكتب الإفراج المشروط ومراقبة السلوك مسودة لقواعد جديدة وإجراءات تخص الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون ويخضعون لمراقبة السلوك. ولا تزال القواعد في طور المرحلة النهائية ومرحلة التصديق.

انتهى مركز مانيتلا لاستقبال الشباب، وهو دار احتجاز منفصلة للقاصرين في مانيتلا، من إعداد دليل العمليات الخاص به في آب/ أغسطس ٢٠٠١ والمتعلق بالممارسة السليمة للأحداث المحتجزين، والذي يعتمد على معايير اتفاقية حقوق الطفل والأمم المتحدة على السواء. ويتنظر أن يستعمل الدليل كنموذج لإدارة أخرى معنية بالرعاية الاجتماعية والتنمية وكذلك مراكز إعادة تأهيل الأحداث التي تديرها المدينة.

إلى أي حد تعد هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات:

- توضح القواعد الجديدة للمحكمة العليا السلطة التي تتمتع بها المبادئ التوجيهية للوكالة في ما يخص تحسين ردود الفعل المهنية تجاه الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون حتى في غياب إصلاح تشريعي شامل.
- تحيل القواعد على اتفاقية حقوق الطفل ومعايير الأمم المتحدة بشأن قضاء الأحداث كما أنها غيرت الدعاوى الجنائية المتعلقة بالأطفال لضمان احترام حقوق أصول المحاكمات وجعل المحاكمة أكثر مراعاة للطفل. وباستعمال سلطة المحكمة لحل بعض القضايا أدرجت القواعد الإحالة على لجنة التحويل قبل توجيه الاتهام مع السماح للأطفال المتهمين بجرائم بسيطة بأن يحاكموا خارج نظام القضاء الرسمي كما تقتضي اتفاقية حقوق الطفل.

- الشروط الضرورية:
 - ينبغي أن تضم المبادئ التوجيهية الخاصة بالمهنيين المعنيين بإصلاح قضاء الأطفال معايير ممكنة حتى لا يعتبرها المهنيون والموظفون المعنيون بالأطفال مباشرة غير واقعية.
 - يجب صياغة المبادئ التوجيهية بلغة واضحة والابتعاد عن المختصرات والمصطلحات القانونية أو التصريحات ذات المبادئ الغامضة والعامة. فعلى سبيل المثال، عوض حظر غامض للتعذيب والتهديد والتخويف ينبغي أن تكون القواعد محددة باستعمال أمثلة تبيّن التصرف المحظور مثل: "هذا يعني أن ضرب الأطفال ولكمهم ودفعهم واجتذابهم.... ممنوع كيفما كانت الظروف إشعار الأطفال بأنهم إما سيحتجزون أو سيوضعون في السجن لمدة طويلة إذا لم يدلّوا بتصريح ما يشكل تهديداً وهو أمر ممنوع".
 - ينبغي أن تُكتب المبادئ التوجيهية بلغة قائمة على الحقوق. والتصريحات الواضحة المتعلقة بحقوق الأطفال ضرورية لتفادي جعل معاملة الأطفال باحترام أمراً "اختيارياً".

مصدر الوثائق:

"Protecting the Rights of Children in Conflict with the Law Project Evaluation
[OHCHR]"

٢- إنشاء مجّمع للخبرة ذي مرجعيات ثقافية مشتركة

المنظمات المتعاونة:

الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات

المعهد العربي لحقوق الإنسان

المكاتب الإقليمية والوطنية لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونسيف ومكتب بيروت

الإقليمي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

أبرز الشركاء على الصعيد الوطني هم المنظمات غير الحكومية الوطنية المعنية بقضاء

الأطفال ومكاتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونسيف حسب البلدان وإدارات

السجون ووزارة العدل أو وزارة الداخلية ووزارات أخرى مرتبطة بنظام القضاء الجنائي

مثل وزارة التنمية الاجتماعية.

البلدان: المغرب والأردن

معلومات أساسية:

في شباط/ فبراير ٢٠٠٢ نظمت كل من الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات والمؤسسة العربية المعنية بحقوق الإنسان واللجنة الأردنية الملكية المعنية بحقوق الإنسان مؤتمراً إقليمياً في عمان بالأردن حول آفاق الإصلاح الجنائي وإصلاح السجون في المنطقة العربية. وضم المشاركون في المؤتمر ممثلين عن السجون ووزارات العدل والداخلية وخبراء مستقلين ومنظمات غير حكومية من الأردن والمغرب والجزائر وفلسطين.

وأعدت توصيات المؤتمر التأكيد على الحاجة إلى تركيز إصلاحات قضاء الأحداث على الحد من عدد الأحداث المحتجزين. واتفق المشاركون في المؤتمر على أن الحد من الأطفال المحتجزين كان هدفاً يمكن بلوغه على أحسن وجه ببناء القدرات عن طريق نهج متعددة التخصصات.

وكشف ما كان للرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات من تجربة سابقة في إصلاح قضاء الأحداث في المنظمة أن العقبة الأساسية هي الافتقار إلى الخبرات والأدوات باللغة العربية. واتضح أن تقاسم المعلومات والتجارب والممارسات السليمة والخبراء في أنحاء المغرب والأردن له قيمة كبيرة في تطوير الخبرة وتشجيع تغيير المواقف والتصرفات داخل النظام القضائي.

ما جرى عمله:

العناصر التالية جزء من الجهود المبذولة لتبني تطوير مجّع إقليمي للخبرة في المنطقة العربية:

- تحديد ونشر أبرز مبادرات إصلاح قضاء الأحداث والتدابير المستجدة في بلدان خاصة من المنطقة تكون ملائمة للتطبيق في أنحاء المنطقة.
- دعم تنفيذ هذه المبادرات وتعزيز الاهتمام لدى بلدان أخرى في المنطقة
- المساعدة على ترتيب التبادل التقني والدعم وتوفير التمويل لبدء العمل في مشاريع جديدة اعتبرت مناسبة
- إنتاج ونشر وتوزيع مواد وطنية وإقليمية تتعلق بمواضيع أساسية مع الاعتماد على معايير حقوق الإنسان الدولية، بما في ذلك الحد من استعمال الاحتجاز قبل وبعد الحكم وإحداث بدائل الاحتجاز وبرامج المساعدة القانونية وخطط الوساطة والخطط البديلة لحل النزاع.

إلى أي حد تعد هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات:

- تبادل التجربة والممارسات السليمة وبرامج التحويل وتجربة التدابير غير الاحتجازية وأدوات ومعلومات بشأن الإصلاحات القانونية في البلدين معاً
- إرساء قنوات للاتصال بين مختلف الوكالات وفرق المجتمع المدني
- تحقيق تحسّن في فهم أبرز مصالح الطفل بواسطة الاطلاع على بلدان أخرى لها نفس الظروف الثقافية والاقتصادية

المنجزات المستقبلية المنتظرة من هذا البرنامج الاقليمي هي:

- تقييم متعمّق لوضع كل بلد: لبناء استراتيجية حسب البلدان مشتركة بين الوكالات بشأن قضاء الأحداث مع التركيز على تعزيز وإنشاء برامج للتحويل وتدابير غير احتجازية

- الشراكة الشبكية والشراكة بين الوكالات في الأوساط الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات أخرى ملتزمة بالعمل المشترك لأجل تنفيذ هذه الاستراتيجية.
- نشر الممارسات السليمة بخصوص برامج التحويل والتدابير غير الاحتجاجية بواسطة:
 - إنشاء مجمع للخبراء المتخصصين يضم مهنيين حكوميين وغير حكوميين ومُدرّبين وخبراء آخرين على الصعيد الوطني والاقليمي.
 - دورات ومواد متخصصة (بالعربية) تتعلق بقضاء الأحداث عامة وبالتدابير غير الاحتجاجية تم تكييفها لتلائم الوضع في العالم العربي واحتياجاته.
 - إرساء أداة للاتصال: إنشاء موقع متخصص على الإنترنت لتجميع المعلومات المتعلقة بإصلاحات قضاء الأحداث ونشرها.

الشروط الضرورية:

- رغبة الحكومات والمجتمع المدني في الاهتمام بهذا الموضوع
- الظروف المشتركة والمرجعيات الثقافية والسياق الثقافي لقضاء الأحداث
- الحاجة المشتركة لتطوير الممارسات السليمة والأدوات والخبرة بشأن قضاء الأحداث وتبادلها
- الشراكة الحقيقية بين كل المؤسسات الوطنية المعنية والعاملة في هذا المجال و حافز على التعاون بين الوكالات

مصدر الوثائق:

Nour, Training Manual on the Protection of Children in Conflict with the Law in Jordan (Arabic version); PRI, Human Rights and Vulnerable Prisoners, Training Manual (Arabic version); www.Nour-atfal.org .

٣- الدورات التدريبية المتعلقة بقضاء الأحداث والمشاركة بين القطاعات

المنظمات المتعاونة:

مؤسسة أرض الإنسان

البلدان: لبنان وموريتانيا وغينيا وبوروندي وكوسوفو وبيرو ورومانيا

معلومات أساسية:

يرمي نهج مؤسسة أرض الإنسان في مجال حساس هو سير عمل النظام القضائي، إلى تأمين الالتزام على أعلى مستوى في التسلسل الهرمي قبل الشروع في مبادرات التدريب. فقد أثبتت التجربة أن في الإمكان غالباً إيجاد شخص أو أكثر في أعلى المستويات يهتم بإنجاز تحسينات أساسية في التعامل مع الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون. وعادة ما تؤدي الرغبة في تلميع صورة البلد في المنتديات الدولية إلى التحفيز على مواصلة الإصلاحات.

ما جرى عمله:

تعد مشاركة المسؤولين الكبار في التسلسل الهرمي أساسية في المرحلة الأولى من التدريب ضمناً لدعم تنفيذ التدابير البديلة ميدانياً. وحالما يتحقق هذا الالتزام تُوجّه دورات التدريب لفائدة المسؤولين من مختلف القطاعات والذين لهم اتصال مباشر بالأطفال الموجودين في نزاع مع القانون وعليهم إيجاد الحلول، بل ارتجالها عادة.

ويشارك في وقائع التدريب كل من القضاة والمدعون العامون ورجال الشرطة والموظفون العسكريون وموظفو السجون والمحامون والمرشدون الاجتماعيون والمربون.

• يساعد "أداء الأدوار" المشترك بين القطاعات المشاركين على فهم إمكانات وقيود المهنة المترابطة داخل النظام القضائي.

• ينبغي أن يضم التدريب في مجال قضاء الأطفال تدريباً في مدارس القانون الوطنية وأكاديميات الشرطة الوطنية وأحياناً تدريباً في الثكنات العسكرية في أماكن حيث يضمن الجيش الأمن في السجون وأماكن أخرى حيث يُجرد الأطفال من حريتهم.

- يسمح تحليل الوقائع من قبل المشاركين بمساعدة الخبراء الدوليين على إنجاز مقارنة فورية بالوضع الراهن والوضع الأمثل كما يساعد على خلق جو العمل الجماعي في أوساط المشاركين العاملين مع الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون في المنطقة الجغرافية نفسها.

إلى أي حد تعد هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات:

- بخلق فرص للتفاعل أثناء وقائع التدريب:
- يفهم القضاة جيداً القيود التي يعمل موظفو السجن بناء عليها (مثلاً بالذهاب إلى السجن التي يرسلون إليها القاصرين).
- يفهم رجال الشرطة الإمكانيات المتاحة للمحامين والمرشدين الاجتماعيين لمساعدة الشرطة عندما يدخل الطفل في اتصال مع القانون. وفي بعض البرامج، يتخذ رجال الشرطة بالأقسام، بعد اتصال أول بالطفل، بادرة الاتصال بفريق مؤسسة أرض الإنسان.
- استطاع رجال الشرطة التعبير عن آرائهم أمام القضاة، وهو ما كان في بعض البلدان أمراً نادراً أو غائباً خارج التدريب المشترك بين القطاعات.
- تعرّف المدعون العامون على المرشدين الاجتماعيين العاملين في إطار ولايتهم القضائية.
- أمام مهنيي قضاء الأحداث فرصة التعرف على التغييرات الناشئة داخل الإطار القانوني، مثل التعاريف الجديدة للجنح الجنائية والعقوبات الناتجة عنها ومدة أحكام الاحتجاز.

الشروط الضرورية:

- توازن المشاركين: ينبغي إحداث توازن في تمثيل مختلف المهن المعنية وفي نسبة الممثلين والمسؤولين ذوي المراتب العالية العاملين في الميدان.

مصدر الوثيقة:

Terre Des Hommes: Legal and Social/Educational Programs for Minors in Conflict with the Law Workshop to Provide an Overview of Best Practices Lyon (France) 29 April 2001 - 4 May 2001

٤- إدراج زيارات السجون أثناء فعاليات دورات التدريب

المنظمات المتعاونة:

منظمة أرض الإنسان

البلدان: رومانيا ولبنان وغينيا

ما جرى عمله:

تضم برامج الدورات التدريبية للمراسي قضاء الأحداث زيارة لمراكز الاحتجاز حيث يحول الأطفال الموجودون في نزاع مع القانون خلال فترة الحبس الاحتياطي قبل وبعد المحاكمة. وقد أظهرت التجربة أن من الممكن تصور إمضاء يوم كامل من التدريب داخل السجن - رغبة في منح ضباط السجن ورؤسائهم فرصة التعبير عن آرائهم أمام الأشخاص الآخرين العاملين.

وأحيانا تكون زيارات السجن الفرصة الوحيدة لمقابلة الصغار، وهم موضوع التدريب برمته، مما يسمح لهم بمعرفة نظرة القضاة والممارسين بهم. كما يدخل القضاة والممارسون في حوار مع الأحداث دون أن يكون لهم دور السلطة المباشرة.

إلى أي حد تعتبر هذه الممارسة جيدة؟

إنجازات:

- أظهرت التجربة إمكانية إدخال تحسينات هامة ومنخفضة الثمن على ظروف السجن الأحداث إذا ما أشرف على الزيارات نفس الأشخاص الذين قاموا بالتعليم في الدورات التدريبية.
- قد تزيد هذه الزيارات من الوعي بخصوص كثرة الاعتماد على احتجاز الأطفال المتصلين بالقانون.

الشروط الضرورية:

- يعد التعاون مع موظفي الحكومة وتدريبهم، في مجال حساس كهذا، أمراً ضرورياً: بل تُدعى وسائل الإعلام في بعض الحالات للمشاركة في الزيارات إلى السجن (مما يساهم في تحقيق الهدف المتمثل في إبلاغ الرأي العام).
- بيد أن أمر حضور وسائل الإعلام الدورات التدريبية غير مرغوب فيه دائماً، ذلك أن من الممكن أن يشعر بعض الممارسين أو القضاة أو المدعين العامين أو ضباط الشرطة بالإحراج من مسألة طرح قضايا واقعية أو التعبير عن آرائهم بشأن تحسين القوانين في حضور وسائل الإعلام.
- ويكون من الأفضل أن يقوم فريق منظمة أرض الإنسان بالاشتراك مع أعضاء الوزارات والمنظمات غير الحكومية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونسف، بزيارة السجن بانتظام خلال دورات التدريب.

مصدر الوثائق:

Terre Des Hommes: Legal and Social/Educational Programs for Minors in Conflict with the Law Workshop to Provide an Overview of Best Practices Lyon (France) 29 April 2001 - 4 May 2001 [pp22-24]



٤ . التوعية العامة والدعوة



١ - دراسة عن سن تمييز الأمور لدى الأطفال غير الملتحقين بالمدارس

المنظمات المتعاونة:

مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبايو
(حركة الفلبين للمجرمين الأحداث).

البلد: الفلبين

معلومات أساسية

بعد كثير من الدعوة، استهدف جزء من مشروع القانون الشامل لقضاء الأحداث الرفع من السن الأدنى للمسؤولية الجنائية من ٩ إلى ١٢. وكما هو الشأن في سياقات أخرى، أثار موضوع الزيادة في سن المسؤولية الجنائية جدالاً حامياً.

ما جرى عمله:

أجرت حركة الفلبين للمجرمين الأحداث (بايو) دراسة عن سن التمييز عند الأطفال غير الملتحقين بالمدارس بغية دعم مشروع القانون الداعي إلى الرفع من سن المسؤولية الجنائية. وقام الباحثون بمقابلات مع ٣٠٠ طفل من غير الملتحقين بالمدارس، تتراوح أعمارهم ما بين ٧ إلى ١٨ سنة، وكان أغلبهم من أطفال الشوارع. وخلصت الدراسة، والتي تبتها دراسة مماثلة مع أطفال المدارس، إلى أن الأطفال غير الملتحقين بالمدارس أقل قابلية للتمييز وتبني الاختيارات الصحيحة في الحياة وقد كانت مستوياتهم في التمييز ضعيفة عموماً. فيساوي مستوى التمييز عند الطفل غير الملتحق بالمدرسة والبالغ من العمر ١٨ سنة مستوى التمييز لدى طفل في ٧ من عمره.

إلى أي حد تعتبر هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات:

أثبتت الدراسة أنها أداة دعوة نافعة لدعم الاقتراح القائل بأن الأطفال في التاسعة من عمرهم يعوزهم المستوى المطلوب للتمييز. وتبرز الدراسة حاجة القضاة إلى النظر في أمر التمييز على أساس كل قضية على حدة، آخذين بعين الاعتبار المستوى الشخصي للنمو عند الطفل. وتمنح الدراسة أيضاً نظرة مفيدة عن أثر العيش في "عالم حقيقي"، عالم الشوارع، في نمو الأطفال. وتبرز الحاجة للتدخل لدعم الصحة النفسية والاجتماعية لدى الأطفال غير الملحقين بالمدارس، كما تضم الدراسة توصيات عامة من شأنها توفير توجيهات مفيدة لتطوير مجال منع الجريمة وبرامج إعادة تأهيل الأحداث.

الشروط الضرورية:

- حماية هوية الأطفال المشاركين في الدراسة
- حساسية الأطفال المشاركين في الدراسة وتجنب التشهير بهم

مصادر الوثيقة:

"Protecting the Rights of Children in Conflict with the Law Project Evaluation
[OHCHR]

٢- مشروع التصوير مع الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون

المنظمات المتعاونة:

الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات بموسكو وباريس، سريتني بمدينة أرداتوف في روسيا، وأسر (ACER- Russie) في باريس، فرنسا

البلد: روسيا

معلومات أساسية

بدأت الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات مشروع تصوير بمشاركة ١٠ مصورين للقيام بالعمل في بلدان وقع عليها الاختيار، تعمل فيها الرابطة أو تدعم أنشطة في مجال الإصلاح الجنائي وإصلاح السجون.

ويركز مشروع التصوير أساساً على الممارسات السلمية والأثر الإيجابي للإصلاحات الجنائية وإصلاح السجون. ويتمثل الهدف الشامل في تعزيز ما تتزعمه الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات، والمؤسسات الوطنية الحكومية والمنظمات المحلية غير الحكومية من أنشطة في مجال الإصلاح الجنائي. وتستخدم الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات الصور في المنشورات وفي مواقعها على الإنترنت، كما تعرضها أثناء الاجتماعات والمؤتمرات. ويبرمج الآن نشر كتاب وتنظيم معرض.

ما جرى عمله:

قامت المصورة الفرنسية جيرومين ديريني، كجزء من مشروع التصوير، بزيارة سريتني وهي منظمة غير حكومية تعمل في شراكة مع الرابطة الدولية لإصلاح قوانين العقوبات في روسيا. وتعمل سريتني مع الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون، مركزة على إعادة تأهيل الأطفال المحتجزين وعلى أنشطة المنع الخاصة بأطفال الشوارع والذين أفرج عنهم مؤخراً. وتدير سريتني مركزين، يقع أحدهما وسط مدينة أرداتوف (وهو مبنى يتلقى فيه الأطفال مهارات وتدريباً مهنيًا)؛ أما الآخر فيوجد في الريف (حيث يذهب الأطفال لتعلم الأنشطة الزراعية).

ويعرض عمل جيرومين ديريني حياة الأطفال في مركز سريتني بالريف، بما في ذلك إعادة تكيف الأطفال البطيء الوتيرة في الحياة الاجتماعية العادية، وتعلم مهارات جديدة، والعيش في مجموعة وسط المجتمع والاندماج مع أهالي القرية. وتعتبر صور جيرومين ديريني عما يعيشه الأطفال من أمل وسعادة وتضامن على الرغم مما يجابهونه يوميا من صعاب وأوضاع مأساوية.

ولا تذكر أسماء الأطفال ولم تنشر صورهم في روسيا. وقد أوضحت المصورة الفوتوغرافية لهؤلاء الأطفال أن الهدف من وراء العمل لا يكمن في تقديمهم كمجرمين بل لإظهار إمكانية إعادة تأهيلهم.

وقد أحرز هذا العمل على جائزة كوداك فرنسا لعام ٢٠٠٣ (وهي الجائزة ٢٧ للنقد الفوتوغرافي لعام ٢٠٠٣) وحظي بتغطية واسعة من وسائل الإعلام. وأدى هذا العمل إلى انعقاد عدة اجتماعات ولقاءات ومنتديات لتبادل الآراء عن أوضاع الأطفال في المؤسسات الإصلاحية، ولاسيما عن الأطفال المجردين من حرياتهم.

إلى أي حد تعتبر هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات:

ساهم مشروع التصوير فيما يلي:

- تعزيز فكرة مفادها إمكانية إعادة تأهيل الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون وإعادة إدماجهم داخل مجتمعات وأسر.
- إجراء محادثات ونقاشات بشأن وضع الأحداث في المؤسسات الإصلاحية لدراسة الدواعي إلى بدائل للاحتجاز. ويرجى أن يحسن ذلك من مواقف الرأي العام من الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون.
- تعزيز المشاريع المجتمعية لحماية الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون وإعادة تأهيلهم.

الشروط الضرورية:

- تعاون المؤسسات الحكومية والمنظمات المحلية غير الحكومية
- اتفاق وتعاون الأحداث وموظفي المؤسسات ذات الصلة
- اهتمام وسائل الإعلام بالموضوع
- حماية هويات الأطفال المشتركين في المشروع

مصدر الوثائق:

صور المشروع، التغطية الإعلامية.

٣- التحالف مع الكلية الوطنية للصحافة

المنظمات المتعاونة:

منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف

البلد: بنما

معلومات أساسية

ما زالت الإصلاحات تواجه مقاومة شديدة من المجتمع البنمي، بعد سنوات متعددة من الجهود الموجهة لإدخال إصلاح قانوني على قضاء الأحداث. فما يدور في أذهان العديد من الآباء والأساتذة هو أن سلطتهم ستتراجع متى تم الاعتراف بحقوق المراهقين. فيرى البعض أن الشباب يشكل خطراً على التعايش السلمي والأمن في الشوارع. وكما هو الحال في بلدان أخرى، اجتمعت رابطات مهنية وتجارية للعمل على إلحاق عقوبات أقسى بالأطفال الموجودين في نزاع مع القانون وحرمانهم مما يكفي من الحماية القانونية.

وتمت المصادقة في ٦ حزيران/ يونيو ٢٠٠٣ على قانون جديد يدخل تعديلات على عدة بنود من القانون المعني بالنظام الخاص للمسؤولية الجنائية لدى الشباب من جراء مواقف العموم السلبية والضغط الهام الذي تمارسه الرابطات التجارية وغيرها. وشدد القانون الجديد من ردود الأفعال على جريمة نزع بعض الحماية القانونية عن الأطفال. وحدثت هذه التغييرات رغم أن الإصلاحات لم تنفذ كاملة، ومن ثم لم تكن لها فرصة لكي تظهر نتائجها.

ما جرى عمله؟

أنشأت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف تحالفا مع الكلية الوطنية للصحافيين التي ينتمي إليها ٩٠٪ من صحفيي البلد. وزودت منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف الصحافيين ببيانات عن نزاع الأطفال مع القانون بغية منها في المساعدة على إزاحة ما يدور من أساطير ومبالغات عن جرائم الشباب. وسهلت منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف أيضاً الدورات التدريبية بشأن اتفاقية حقوق الطفل، مما أدى إلى بناء القدرات بين الصحافيين لكي ينقلوا لوسائل الإعلام أخباراً عن حقوق الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون. ومن

خلال هذا البرنامج، تحالف أعضاء وسائط الإعلام مع مناصري حقوق الطفل، مقتسمين في ما بينهم ما حضرته منظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف من معلومات، وقائمين على تنظيم نقاشات وبرامج عامة لفحص المسائل المتصلة بقضاء الأحداث. وساعدت هذه الأنشطة على تبني تحليل قائم على إحقاق حقوق الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون.

إلى أي حد تعتبر هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات:

- نجحت الجهود المبذولة مع وسائط الإعلام والشراكة بين منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف والجهات الفاعلة في المجتمع البنمي في الحد من قساوة الإصلاحات الارتدادية إلى حد كبير.

الشروط الضرورية:

- الشراكة مع المؤسسات الأكاديمية المتصلة بوسائل الإعلام والمؤسسات المهنية.

مصدر الوثيقة:

Juvenile Justice Systems: Good Practices in Latin America [UNICEF] p45



٥- الرصد والإبلاغ



١ - نظام البيانات بالحاسوب

المنظمات المتعاونة:

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، و شر كاء و طنيون

البلدان: لبنان و مصر

معلومات أساسية

لم يكن لبنان و مصر في وضعية تسمح لهما بمجابهة تصاعد جنوح الأحداث دون أن يقوموا بإعادة تشكيل أنظمتها التشريعية و المؤسسية. وقد حال غياب هيئة تنسيق و انعدام نظام فعال لجمع المعلومات دون أداء إدارة شؤون قضاء الأحداث أداء فعالاً في كلا البلدين.

ولهذا الغرض أنشئت في سياق إصلاح قضاء الأحداث، إدارة شؤون القاصرين (بلبنان) و الإدارة العامة للحماية القانونية للطفل (بمصر) تابعتان لوزارتي العدل في كلا البلدين. و تنسق هاتان الهيئتان الوزاريان عمل ضباط الشرطة القضائية و القضاة و المدعين العامين و المرشدين الاجتماعيين و المرين و الموظفين العاملين بالسجون و المؤسسات الإصلاحية. و في الوقت الذي تعمل فيه الهيئتان بشكل مباشر مع الوزارات ذات الصلة، فإنها مسؤلتان عن وضع سياسات و بدء برامج جديدة للتعليم و إعادة الاندماج. كما تشجعان إعداد خطط عمل لمنع جنوح الأحداث و حماية الضحايا من الأطفال.

ما جرى عمله:

(١) لبنان

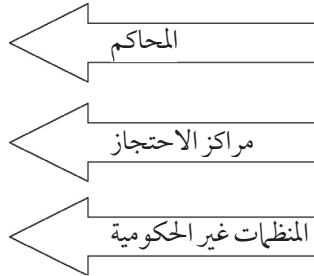
أنشئ نظام بيانات حاسوبي داخل إدارة شؤون القاصرين التابعة لوزارة العدل اللبنانية لجمع المعلومات التالية عن الأحداث الموجودين في نزاع مع القانون:

- الاسم، السن، الجنس، الجنسية، السكن، المستوى الدراسي، التدريب المهني، العمل - إذا كان وارداً.

- نوع الجرم المرتكب.
- تواريخ مساءلة الطفل بدوائر الشرطة، وحضور المرشد الاجتماعي.
- تواريخ مساءلة الطفل بمكتب المدعي العام.
- تواريخ ممثل الطفل أمام محكمة الأحداث.
- تاريخ إصدار محكمة الأحداث للحكم.
- اسم رئيس الجلسة.
- طبيعة الحكم ومدته (تدابير بديلة أو عقوبات غير احتجازية أو غرامات أو غيرها)
- المؤسسة أو المؤسسات الإصلاحية التي سيمضي بها الحدث مدة سجنه
- التقارير الاجتماعية التي تم إعدادها في بداية الإجراءات القضائية وأثنائها وفي نهايتها وخلال فترة تنفيذ الحكم/ التدبير.

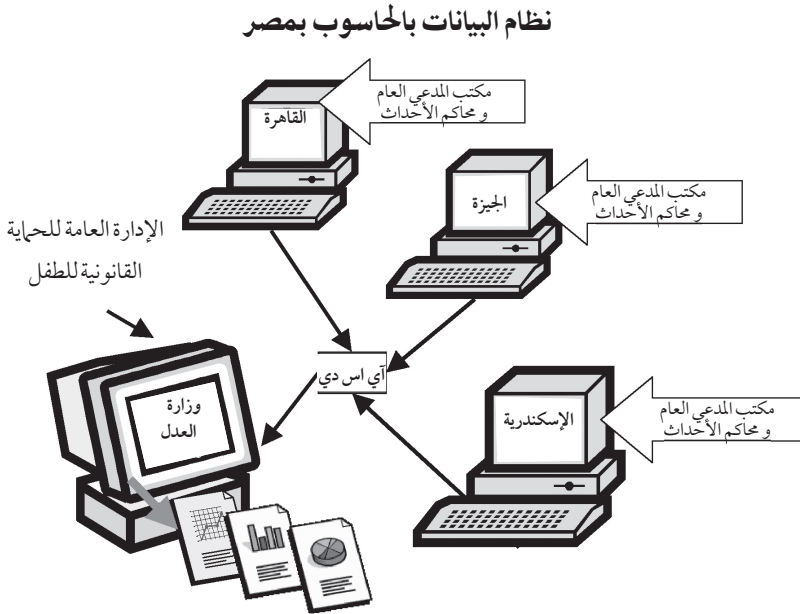
ويستلم نظام قاعدة البيانات التابع لإدارة شؤون القاصرين معلومات إضافية ذات صلة بالموضوع من دوائر الشرطة المناوبة (بعد كل تحقيق) ومحاكم الأحداث ومراكز الاحتجاز ومن المنظمات غير الحكومية المفوضة لمساعدة الطفل أثناء تنفيذ الإجراءات (انطلاقاً من تحقيق الشرطة إلى تنفيذ العقوبة).

نظام البيانات بالحاسوب في لبنان معلومات للنهوض بالسياسات الوطنية المتعلقة: بالمنع وإعادة التأهيل



(٢) مصر

استنادا إلى ما تم استخلاصه في لبنان، وضعت مصر نظاما حاسوبي كيفته وفقا للمتطلبات الوطنية. وقد وضعت لجنة تقنية برنامجا لإدخال البيانات وتحليلها داخل مركز المعلومات القانونية (النظام الدولي لبيانات المنشورات الدورية) آي إس دي. ويعد النظام في مصر حاليا في طور الاختبار، ويُدرب الآن موظفون مختارون للعمل في الإدارة العامة للحماية القانونية للطفل التابعة لوزارة العدل.



إلى أي حد تعد هذه الممارسة سليمة؟

إنجازات

ساهم نظام البيانات إلى حد كبير في عمل هيئة التنسيق الوزارية، مُشكلا حجر أساس في مسائل قضاء الأحداث. ويتم التركيز الآن على تدابير الحماية الاجتماعية للشباب الذين يعيشون ظروفًا عصيبة قبل أن يقعوا في الجنوح.

يزود نظام البيانات الهيئة الوزارية بما يلي:

• المزيد من الفهم للسلوك الجنائي للأطفال الموجودين في نزاع مع القانون: يظهر نظام البيانات في لبنان أن ٧٥٪ من الجرائم المرتكبة ليست إلا جرائم بسيطة، يتصل معظمها بالملكية. وفي واقع الأمر غالبا ما يتهم الشباب بارتكاب سرقات (صغيرة) هي وسيلتهم للعيش. ولئن كانت أغلب الجرائم المبلغ عنها تعد بسيطة، فإن هذه لحجة قوية تدعم استخدام تدابير بديلة.

وغالبا ما يقبض على الأطفال في مصر بتهمة أنهم معرضون "لخطر الجنوح" الذي تدخل ضمنه، وفقا للتشريع الوطني، "جرائم" من قبيل التسول والاتجار أو العمل مقابل مبلغ زهيد من المال وجمع أعقاب السجائر أو القمامات وغياب مكان مستقر للإقامة والتعامل مع أشخاص مشتبه فيهم أو أشخاص آخرين معرضين لخطر الجنوح. ويحتاج هؤلاء الأطفال إلى الحماية والمساعدة لا إلى العقاب. وقد يكون جمع البيانات المتعلقة بممارسات الاحتجاز جمعا تاما وشفافا خطوة أولى هامة لتحقيق نظام قضاء خاص بالأحداث من شأنه ضمان حقوق الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون وتعزيز رفاههم.

• تصور أوضح للنفوات الإجرائية ولنقاط الضعف أظهر تحليل البيانات أن الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون لم يحصلوا دائما على المساعدة ومصاحبة المرشدين الاجتماعيين المختصين، كما يقتضي الأمر. وتحمل البيانات أيضا بين طياتها معلومات عن مدة الإجراءات القضائية، وتعطى حججا دامغة عن الحاجة إلى إجراءات فعالة تضمن المحاكمة وفقا لأصول القانون بشكل موضوعي ومساو شكليا لما يتمتع به البالغون إضافة إلى حقوق معينة قابلة للتطبيق على المراهقين نظرا لسنهم.

• تقديم برامج الوقاية وإعادة الإدماج وتعزيزها توضح البيانات المتاحة بأن أغلب الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون لم يكونوا مسجلين في المدارس يوم القبض عليهم. وتهدف برامج إعادة التأهيل والدورات التعليمية والمهنية إلى تخفيض معدل معاودة الإجرام بغية تحسين الحالة الاجتماعية لهؤلاء الأطفال. كما تظهر البيانات المحللة ارتفاع نسبة الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ١٥ سنة والموجودين في نزاع مع القانون وضرورة وضع برامج منع مبكرة للحد من جنوح الأحداث.

- **إصلاحات الرصد**
تساعد إدارة البيانات الموظفين على تقييم أثر الأنشطة المتخذة. ويستخدم الموظفون مؤشرات على سبيل متوسط مدة الإجراءات القضائية، ومتوسط مدة الاحتجاز، ونسبة استخدام التدابير البديلة والعقوبات غير الاحتجازية.
- **شروط ضرورية**
تكنولوجيا الحاسوب: لنجاح هذه الممارسة لا بد من وجود التمويل واتصال فعال ما بين مختلف الأنظمة الحاسوبية ووضع أنظمة ملائمة سهلة الاستخدام، مع وجود موظفين متخصصين في إدخال البيانات، وتوفير تدريب ملائم.
- **اتفاقات رسمية مع أصحاب المصالح:** يجب وجود اتفاق ما بين هيئة التنسيق الوزارية وأصحاب المصالح المتتمين للقطاعين العام والخاص لضمان الحصول على معلومات عن الحالات الواقعية ولتطوير التعاون.
- **تدابير حماية الخصوصية:** يجب ضمان خصوصية الأطفال الموجودين في نزاع مع القانون. ولا بد أن تبقى أسماءهم والتفاصيل التي قد تقود إلى التعرف عليهم سرية. ففي مصر ولبنان لا يُدخل البيانات إلا أصحاب المصالح. ولا يقوم بتحليل البيانات سوى الموظفين المختصين في وزارة العدل ولا يستعملها طرف ثالث.

مصدر الوثائق:

Juvenile Justice Initiative in Lebanon, Alexandre Schmidt and Ralph Riachy, Strengthening Legislative and Institutional Capacities of Juvenile Justice in Egypt, UNODC, Additional information provided by Zarir Merat, Renee Sabbagh (UNODC Field Office - Beirut/Lebanon) and Leif Villadsen, Myrna Bouhabib (UNODC Field Office - Cairo/Egypt)

٢- إعداد سجلات شخصية موحدة

المنظمات المتعاونة:
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وشركاء وطنيون

البلد: لبنان و مصر وأفغانستان

معلومات أساسية:

لم يسبق للمرشدين الاجتماعيين والشرطة والقضاة ومراكز الاحتجاز أن وضعوا نظاما حقيقيا للسجلات. وقد استنسخت المعلومات وقدمت السجلات في أشكال متضاربة.

شعر القضاة المعتمدين على هذه المعلومات بالإحباط من جراء ذلك، وانعدمت إمكانية إدارة القضايا إدارة فعالة.

ما جرى عمله:

قُدِّم نظام السجلات الفردية الموحدة الذي ينقسم إلى ثلاثة أقسام:
(١) شكل جديد موحد موجه للتحقيق الاجتماعي سيضطلع بمهامه المرشدون الاجتماعيون وضباط وحدة شرطة الشباب؛

(٢) استمارة منقحة للمحكمة، يملؤها كتاب محاكم الأحداث؛ و

(٣) نظام جديد موحد و حاسوبي لحفظ الملفات، يستخدمه الموظفون في المؤسسات المغلقة.

يتوصل قضاة الأحداث الآن بجميع المعلومات ذات الصلة والمتعلقة بحالة الأحداث في استمارات موحدة. ويسهل النظام الجديد عمل القضاة ويسمح لهم بما يلي:

- تسريع وثيرة الإجراءات القضائية

- فحص الجزاء الصادر، إذا أمكن تطبيقه وكان مستصوباً، ثم تحويله إلى تدبير بديل من قبيل المراقبة أو الوصاية

إلى أي حد تعد هذه الممارسة سليمة؟

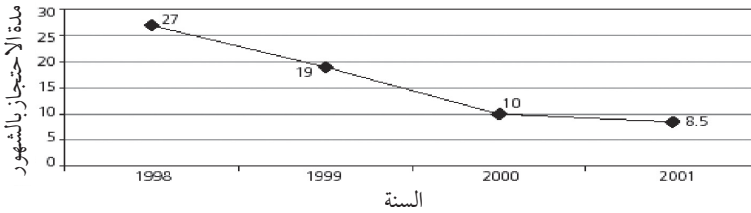
إنجازات

أدت هذه الممارسة السليمة بالاشتراك مع تدخلات أخرى إلى تخفيض مدة الإجراءات القضائية وكذلك مدة تجريد الأحداث من حرياتهم إثر الحبس الاحتياطي والاحتجاز الإصلاحي. وتجعل الممارسة النظام يتماشى مع اتفاقية حقوق الطفل والصكوك الدولية ولاسيما مع المعايير التي يُلجأ فيها إلى تطبيق تدبير التجريد من الحرية فقط كملاذ أخير ولأقل مدة ممكنة.

ففي لبنان بلغ متوسط مدة الإجراءات القضائي في عام ١٩٩٨ أربع سنوات ونصف (تراوح ما بين ١٠ أيام إلى ٦ سنوات حسب كل قضية. وبحلول عام ٢٠٠٠ تقلص هذا المتوسط إلى ٤, ٢ سنة.

تقلص متوسط مدة حرمان الأحداث من حريتهم من ٢٧ شهراً في عام ١٩٩٨ إلى ٥, ٨ شهراً سنة ٢٠٠١.

متوسط مدة احتجاز الأحداث المجرمين ما بين ١٩٩٨-٢٠٠١



وفضلاً عن ذلك، يسهل استخدام الاستمارات الموحدة تحليل البيانات لأغراض البحث ووضع السياسة ويساعد على تقييم أثر الإصلاحات على نظام قضاء الأحداث برتمه.

شروط ضرورية:

- طباعة وتوفير استمارات سهلة الاستخدام وملائمة.
- القيام بالتدريب وحسن التعود على استمارة الملف المتقحة.
- التسجيل المنتظم للبيانات.

مصدر الوثائق:

Juvenile Justice Initiative in Lebanon, Alexandre Schmidt and Ralph Riachy,
UNODC, Additional information provided by Zarir Merat, Renee Sabbagh
(UNODC Field Office - Beirut/Lebanon)

٣- تقديم تقارير بديلة للجنة حقوق الطفل

المنظمات المتعاونة:

المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب وجمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان

البلد: مصر

معلومات أساسية:

تتوقف فعالية لجنة حقوق الطفل على جودة المعلومات وكذلك موضوعيتها والتي تقدمها لها الدول الأطراف بل أيضاً منظمات حقوق الإنسان المستقلة. ففي الفترة ما بين ٢٠٠١ و ٢٠٠٣، قدمت المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب ما يزيد عن ٢٠ تقريراً بديلاً للجنة حقوق الطفل. ويرجع من وراء هذه التقارير إبراز الفجوات التشريعية في مجال حماية حقوق الأطفال، وهذا ما لا تذكره الدول في تقاريرها لأسباب واضحة. وخلافاً للتقارير التي يعدها تحالف المنظمات غير الحكومية ومكاتب منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونسيف والتي تغطي جميع نطاقات حقوق الطفل، فإن تقرير المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب يركز أساساً على ما يرتكب من تعذيب وضروب أخرى من أشكال العنف الدولية في حق الأطفال. وتدخل أغلب القضايا التشريعية والأمثلة الواقعية الواردة في هذه التقارير في إطار قضاء الأحداث.

ما جرى عمله؟

مثلت مصر أمام لجنة حقوق الطفل في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. قدمت المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، تقريراً بديلاً للجنة استناداً إلى ما حصلت عليه من معلومات من أعضائها في الساحة وعلى تحليلها للتشريع المصري، كما أنها أصدرت توصية خاصة متعلقة بما يلي:

- الضرورة الملحة لشطب الأطفال الموجودين في حالة غير شرعية من قائمة التجريم.
- الحاجة إلى اتخاذ تدابير قانونية وعملية وتطبيقها لحماية وتعويض الأطفال الضحايا أو المهددتين بالتعذيب على يد موظفي إنفاذ القوانين.

- النظر في الرفع من السن الأدنى للمسؤولية الجنائية
 - الالتزام بتحسين ضمان الحقوق الإجرائية للأحداث، بالإضافة إلى مدة الاحتجاز في أقسام الشرطة، ومنع الحبس الانفرادي، وتحسين ظروف احتجاز الأحداث المتهمين بالضلع في أعمال إرهابية ومحامتهم.
 - نشرت المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب تقريرها، بما في ذلك التوصيات الصادرة عن لجنة حقوق الطفل، بثلاث لغات وهي (الإنكليزية والإسبانية والفرنسية).
 - أوصت لجنة حقوق الطفل أن تقوم الدولة الطرف بمراجعة نظامها المعني بقضاء الأحداث وإصلاحه بشكل تام طبقاً للقانون الدولي.
 - وفي تموز/ يوليو ٢٠٠٣ اتصلت جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان في مصر بالمنظمة الدولية لمناهضة التعذيب. وقد وجدت هذه المنظمة غير الحكومية، العاملة بنشاط في مجال الدعوة والرصد بخصوص قضاء الأحداث، أن التقرير وسيلة قوية في عملها على المستوى الوطني، فاقترحت ترجمته إلى اللغة العربية. وقد دفعها هذا إلى:
 - إطلاق حملة لتعديل قانون الأطفال المصري لجعله يتماشى مع قواعد اتفاقية حقوق الطفل والأمم المتحدة ومبادئها التوجيهية الدولية المتصلة بالأحداث وبالأطفال بصفة عامة.
 - صياغة تقرير خاص بالأطفال المحتجزين وبتعذيب الأطفال الموقوفين في أقسام الشرطة بمصر.
 - إجراء المزيد من البحث بشأن الاعتداء الجنسي على البنات في إصلاحات الأحداث، وإطلاق حملة لتعديل المادة ١٢ من القانون، قانون الجنسية، ومحكمة الأطفال والإجراءات.
- ففي الوقت الذي يُنشر فيه التقرير، لا يزال العمل في طور الإنجاز.

إلى أي حد تعتبر هذه الممارسة جيدة؟

إنجازات:

- الاشتراك في تعزيز عمل الدعوة والرصد بين المستويين الوطني والدولي
- بناء القدرات
- التغيير القانوني في طور الإنجاز
- تطوير الممارسات في طور الإنجاز
- شروط ضرورية:
- تبادل المعلومات
- مشاركة طويلة الأمد

مصدر الوثائق:

www.omct.org

www.ahrla.org

www.omct.org/base.cfm?cfid=993507&cftoken=5923063&page=children&console=open

٤ - إجراء استقصاء واتخاذ إجراء قانوني في مسألة احتجاز الأحداث مع الكبار

المنظمات المتعاونة:

كاسا أليانزا بالمملكة المتحدة، سيجل (مركز العدالة والقانون الدولي)، (مركز التحقيقات وتعزيز حقوق الإنسان هندوراس)، منظمة أنقذوا الأطفال، لجنة الدفاع عن حقوق الإنسان هندوراس، المنسق بين المؤسسات المعنية بحقوق الطفل

البلد: هندوراس

معلومات أساسية

صادق البرلمان عام ١٩٩٠ على قانون الطفل رغبة منه في تطبيق اتفاقية حقوق الطفل، في حين أصدرت المحكمة العليا سنة ١٩٩٦ حكماً يسمح للقضاة بتحويل الأحداث الصغار المحتجزين إلى السجون مع الكبار استجابة لما أدين به الشباب من عنف شديد. وهذه الخطوة عبارة عن "أوتوأكور دادو" أي اتفاق ذاتي، كما أنها خالفت دستور جمهورية هندوراس الذي يمنع في المادة ١٢٢ احتجاز الأطفال في السجون المخصصة للكبار. وحتى وإن نصت أحكام المحكمة العليا على ضرورة الفصل بين الأطفال والكبار في السجون فإن ما تعرفه سجون البلد المتداعية من ضيق وازدحام حال دون ذلك.

ما جرى عمله؟

بدأت كاسا أليانزا بمساعدة من المنظمات المذكورة أعلاه استقصاء على المستوى الوطني داخل كل سجون هندوراس كخطوة أولى لتوثيق انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في حق الأطفال المحتجزين. وقد أظهرت الاستقصاءات أن أكثر من ٨٠٠ طفلاً كانوا محتجزين مع الكبار.

وقدم برنامج كاسا أليانزا للمساعدة القانونية بعدئذ ٣٠٠ أمر إحضار حتى يفرج عن الأطفال أو يجولون إلى مراكز احتجاز، وفقاً لدستور هندوراس. ومن المؤسف رفضت أوامر الإحضار كلها عدا واحد استناداً إلى سماح كل من المحكمة العليا و "الأوتوأكور دادو" أو الاتفاق الذاتي بذلك، وقد أخفق هذا القرار في الاعتراف بأن الدستور أعلى معيار قانوني.

ورفعت كل من كاسا أليانزا وسيجيل قضية الاحتجاز غير المشروع للأطفال مع الكبار إلى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان (وهي جزء من منظمة الدول الأمريكية)، عارضة عليها الحالة وطالبة منها إجراء نداء عاجل إلى دولة هندوراس لتكف عن تحويل الأطفال إلى سجون الكبار.

وبعد مرور عدة شهور، أصدرت لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان تقريراً يحمل في طياته توصية لدولة هندوراس لكي تلغي "الأوتوأكوردادو" أو الاتفاق الذاتي والذي يسمح للقضاة بتحويل الأطفال إلى سجون الكبار. وفي نفس الوقت، أمرت اللجنة دولة هندوراس أن تعتبر القضاة مسئولين قانونياً عن الموافقة على سياسة غير دستورية. وأخيراً أمرت اللجنة بتعويض اقتصادي لفائدة جميع الأحداث المحتجزين مع الكبار. فأجبرت الدولة على دفع مبلغ مجموعه ١٨٨,٠٠٠ دولاراً أمريكياً (وهو ما يعادل ٢٠ دولاراً أمريكياً في اليوم لكل طفل محتجز بصفة غير قانونية) كتعويض للضحايا.

إلى أي حد تعتبر هذه الممارسة جيدة؟

- إنجازات:
- أثبت استقصاء ومراقبة احترام حقوق الإنسان للأطفال المحتجزين على أنها أداتي حماية فعالتين.
- سمحت نتائج هذه العملية لكاسا أليانزا بالاستفادة من نظام البلدان الأمريكية المعني بحقوق الإنسان (لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان) لحماية الضحايا بتطبيق القانون الدولي.
- أجري إصلاح قانوني لتعزيز دستور البلد في ما يخص قضايا الأطفال المحتجزين. وتخلت الدولة أخيراً عن "الأوتوأكوردادو" ودفعت تعويضات للمحتجزين الأحداث في حين لم يتهم أي من القضاة بمخالفة الدستور.
- منذ أن أصدرت اللجنة تقريرها لم يحول أي قاض قاصراً ما إلى سجون الكبار.
- أثرت العملية في الرأي العام بخصوص دور المنظمات غير الحكومية.
- أدت نتائج الجهود المبذولة إلى إنشاء سابقة قانونية هامة (إلى درجة أن المنظمات غير الحكومية تستعمل قوانين محلية ودولية لحماية حقوق الإنسان) ولا تزال هذه الجهود تسترعي الاهتمام بكاسا أليانزا.

- قامت مكاتب أخرى لكاسا أليانزا في أمريكا الوسطى بمحاكاة المبادرة مما أدى إلى إجراء نفس الاستقصاء في نيكاراغوا.
- شروط ضرورية
- يجب أن تكون المنظمة غير الحكومية مستعدة لاتخاذ موقف حازم رغم تهديدات الحكومة.
- التعاون بين المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية.
- تحليل دقة الدلائل المجموعة تحليلاً شاملاً، ومعرفة القوانين المحلية والحصول على الدعم القانوني.
- تتبع نتائج الاستقصاء وما اتخذته الدولة من إجراءات.
- الحاجة إلى الاهتمام بالضحايا (دعم عاطفي وقانوني على السواء).

مصدر الوثائق:

Honduras: The illegal detention of minors, Casa Alianza's legal review <http://www.casa-alianza.org/EN/human-rights/violations/docs/honjail2.phtml>; Children jailed with adult prisoners in Honduran jails <http://www.casa-alianza.org/EN/human-rights/violations/docs/honjail.phtml>; Fire Claims The Lives of 102 Honduran Youth in Jail <http://www.casa-alianza.org/EN/noticias/lmn/noticia902>; International concern starts to bear fruit in Honduras <http://www.casa-alianza.org/EN/noticias/lmn/noticia68>; Casa Alianza Honduras objects to five Supreme Court candidates <http://www.casa-alianza.org/EN/noticias/lmn/noticia199>;

٥- إدماج مسائل قضاء الأحداث في تقارير حقوق الإنسان

المنظمات المتعاونة:

المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، PREDA (مؤسسة الشعوب للمساعدة في الاسترداد و التقوية و الإنماء)

البلد: الفلبين

معلومات أساسية

تحاول المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب تعزيز منع التعذيب ورصده عن طريق إدماج قضايا المرأة والطفل في آليات حقوق الإنسان العامة وتقوية قدرات المنظمات الوطنية غير الحكومية لاستخدام آليات الأمم المتحدة النابعة عن الاتفاقيات. ويشمل هذا المشروع الذي سيستغرق ثلاث سنوات ثلاثة عناصر:

- تقديم تقارير بديلة للأمم المتحدة: لجنة مناهضة التعذيب واللجنة المعنية بحقوق الإنسان والمشاركة في دوراتها مع إمكانية عقد اجتماع في هذا المجال لتتبع عملها؛
- دعم الأفراد والمنظمات الراغبين في مناهضة ممارسات التعذيب عبر المنتديات القانونية الدولية عن طريق تقديم شكاوى فردية لهذه اللجان؛
- نشر دليل عملي بشأن الآليات الدولية والمحلية النابعة عن الاتفاقيات والتعذيب.

تُدمج حماية الأطفال انطلاقاً من التعذيب ومظاهر سوء المعاملة الأخرى إدماجاً كاملاً في هذه الأنشطة برمتها. وحتى تتمكن لجنة الصياغة من تقديم تقارير للجنة المعنية بحقوق الإنسان ولجنة مناهضة التعذيب، فهي تتكون من المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان بصفة عامة، والمنظمات غير الحكومية المعنية بالمرأة والمنظمات غير الحكومية المعنية بالأطفال، كما يدعى ممثلوها إلى جنيف لتزويدها بالمعلومات ولحضور الدورات. ويتعرض أعضاء اللجان في إطار هذه العملية مباشرة للمسائل المتعلقة بحقوق الطفل في حدود اختصاصهم.

وقد تُقدّم قضايا التعذيب أو أشكال العنف أخرى ضد الأطفال في شكل شكاوى فردية، حسب صلة هذه القضايا بإجراءات اللجان المستهدفة. و تعتبر المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب صاحبة المبادرة في تشخيص القضايا المفترضة، آخذة بعين الاعتبار أن من النادر أن يمعن الناس النظر في قضايا الأطفال لعدم توصل الأطفال لآليات تقديم الشكاوى ولتردد الأسر والمجتمعات في عرض قضايا كهذه.

ما جرى عمله؟

لما أدرجت الفلبين كـي تُقدّم تقريراً للجنة حقوق الإنسان في نهاية عام ٢٠٠٣، دعت المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب المنظمات غير الحكومية بالفلبين لإنجاز تقرير جماعي بديل. وتزعمت مؤسسة PREDA ما يتصل بعناصر حقوق الطفل وقامت بتحليل جد شامل لقضاء الأحداث في البلاد.

أُرسل التقرير المذكور إلى لجنة حقوق الإنسان، وقام السيد شاي من PREDA بالاشتراك مع زملاء آخرين يعملون بمنظمات غير حكومية بتقديم عرض جيد أثناء الدورة الإعلامية وأثناء المؤتمر الصحفي الدولي المنعقد في جنيف قبيل فحص تقرير الدولة.

ونتيجة لذلك، عاجلت لجنة حقوق الإنسان HRC مسائل قضاء الأحداث بشكل شامل خلال دورتها الرسمية أثناء حوارها مع ممثلي الحكومة، وهذا ما لا تقوم به عادة لأنها تفتقر لمعلومات محددة أو اهتمامات بشأن قضاء الأحداث. وقد أشارت اللجنة كثيراً إلى الأطفال في ملاحظاتها الختامية، بما في ذلك مطالب إحداث التغييرات القانونية والتدخلات الهادفة إلى وقف الإساءات المرتكبة في حق الأطفال المحتجزين. ونُشر التقرير باللغة الإنكليزية وُزع وهو في طور الترجمة إلى اللغة التاغالوغية قصد النشر والتتبع على المستوى الوطني.

تفحص مؤسسة PREDA حالياً قضايا الأطفال المعرضين للتعذيب في الاحتجاز لكي تقوم المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب بتقديم شكاوى فردية إلى كل من لجنة حقوق الإنسان أو لجنة مناهضة التعذيب. وسيتم تبادل هذه العناصر حتى يتم تتبعها مع لجنة حقوق الطفل حينها تفحص هذه الأخيرة تقرير الفلبين في أوائل عام ٢٠٠٥.

إلى أي حد تعتبر هذه الممارسة جيدة؟

إنجازات

- إدماج مسائل قضاء الأحداث بشكل فعال في عمل هيئة الأمم المتحدة لرصد الاتفاقيات
تكميلاً لتقارير لجنة حقوق الطفل
- إحداث الدولة لتغيير قانوني وتدخلها (بصدد القيام بذلك)

شروط ضرورية

- ضرورة الحصول على موارد السفر، والترجمة والنشر كمراحل أساسية في عملية إنجاز
التقرير

- التتبع على الصعيد الوطني والدولي

مصدر الوثائق:

www.omct.org, www.unhchr.ch/html/menu2/6/hrc/hrcs77.htm#79th

٦ - استخدام منظمات إقليمية معنية بحقوق الإنسان لإنشاء سوابق في مجال حماية الأطفال

المنظمات المتعاونة:

كاسا أليانزا، مركز العدالة والقانون الدولي (سيجيل)، لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان.

البلد: غواتيمالا

معلومات أساسية:

أقدمت الشرطة في غواتيمالا سنة ١٩٩٠ على اختطاف خمسة أطفال من أطفال الشوارع تراوحت أعمارهم ما بين ١٥ و ٢٠ سنة، وقامت بتعذيبهم ثم قتلهم. وعثر على أربع جثث لهم بساحة سيئة السمعة حالياً تدعى "بوسكس ذي سان نيكولاس" عرفت كمزبلة للجثث في فترة من أحلك فترات تاريخ غواتيمالا. وقد اقتلعت عيون الأولاد واستؤصلت أذانهم وبرت ألسنتهم. والتبرير الواضح هو أن الأولاد قد رأوا وسمعوا وتحدثوا عن أمر لم يكن لهم أن يتعرضوا له. وقد عثر على الجثة الأخيرة في زقاق بمدينة غواتيمالا بعد أن عثر على جثث أصدقائه، مما يعني انه وقف شاهداً على اختطاف أصدقائه.

تعد قضية "أطفال الشوارع" أول قضية كان فيها الأطفال ضحايا انتهاك حقوق الإنسان خلال ٢٠ سنة من تاريخ محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان. وشكلت هذه المحاكمة سابقة قانونية لحقوق الطفل. وتناولت انتهاكات أهم أسس حقوق الإنسان، والحرية الفردية، وعدم التعرض للتعذيب إضافة إلى حق الطفل في الحياة. وأدت مقاضاة الدعوى والأحكام الصادرة عنها في الجوهر والتعويض إلى حدوث تحول تاريخي في حماية الحقوق الأساسية للطفل بأمريكا اللاتينية.

ما جرى عمله؟

رفعت كاسا أليانزا في عام ١٩٩٠ دعاوى قضائية ضد رجال الشرطة الأربعة المتهمين باختطاف الأطفال وتعذيبهم وقتلهم. وعُلفت القضية لمدة ٣ سنوات بالقضاء الغواتيمالي إلى أن أفرج عنهم قاض عالج القضية بدحض دلائل قاطعة وشهوداً مما يعد انتهاكاً لإجراءات القانون الجنائي.

وقدمت كاسا أليانزا، بمساعدة منظمة سيجل غير الحكومية، دعوى ضد دولة غواتيمالا أمام لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في واشنطن (إحدى وكالات منظمة الدول الأمريكية) وقد قبلت الدعوى سنة ١٩٩٤. ولم تنجح النقاشات والمفاوضات التي أجرتها لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان لمدة عامين بغية محاولة إيجاد اتفاق بين مقدمي العريضة (كاسا أليانزا وسبجيل) ومثلي دولة غواتيمالا. وقررت غواتيمالا عدم رغبتها في إيجاد تسوية ودية من شأنها أن تحمّل في طياتها أن غواتيمالا انتهكت حقوق الإنسان بالنسبة للأطفال التي ترعاها الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان. وكان قبول الدعوى هذا شرطا مسبقا من مقدمي العريضة.

قررت اللجنة في عام ١٩٩٦ رفع القضية إلى محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان في كوستاريكا لعدم التوصل إلى تسوية. وقد صادقت غواتيمالا على اعترافها باختصاص المحكمة ومن ثم أصبح الحكم والتسوية النهائيان والصادران في عام ١٩٩٩ ضد دولة غواتيمالا ملزمين. فاتهمت غواتيمالا بانتهاك حقوق الضحايا بموجب مجموعة من المواد الواردة في الاتفاقية الأمريكية وألزمت بدفع ٥٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي كتعويضات للأسر، وتسمية إحدى المدارس بأساء الأطفال المذبوحين وفتح القضية الجنائية مجددا ضد المتهمين، وتنفيذ برنامج وطني لصالح أطفال الشوارع.

أصبحت القضية سابقة قانونية، ومن ثم فإنها أضحت تؤثر في جميع القضايا المستقبلية كما أنها أصبحت ملزمة لجميع بلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي التي صادقت على اختصاص المحكمة. وأصبح لهذه البلدان آليات قانونية بإمكانها استخدامها ضد دولتها إذا لم تطبق الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.

إلى أي حد تعتبر هذه الممارسة جيدة؟

إنجازات

- تجعل هذه الممارسة الجرائم المريعة والمرتكبة في حق أطفال الشوارع ظاهرة للعيان، وتساعد على إنهاء الإفلات من العقاب الذي يسمح بمواصلة ارتكاب جرائم انتهاك حقوق الإنسان في حق أطفال الشوارع بل ويشجعها.

- تذكى هذه الممارسة و عى الدول الأخرى بعواقب عدم احترام حقوق الإنسان بالنسبة للأطفال وذلك بإدانتها لدولة غواتيمالا بسبب تجريد الأطفال من الحماية الأساسية الواردة فى الاتفاقية الأمريكية لحقوق الإنسان.
- يمهد الحكم الصادر الطرىق أمام إحداء تغيير هام فى تطبيق قانون حقوق الإنسان المتعلق بالأطفال والمراهقن مستقبلا فى أنحاء أمريكا اللاتينية و الكارىبى لتقديم ضمانات بالحماية القانونية للأطفال والشباب.
- يشجع تطبيق القانون الدولى ضد دولة غواتيمالا السلطات على تطبيق القانون محليا تفاديا للوقوع فى الاستنكار الدولى والإحراج.
- تعد القضية مثلا جيدا على مدى فعالية المنظمات غير الحكومية فى توظيف المنظمات الدولية لإدخال تحسينات على تطبيق القانون على المستوى الوطنى.

مصدر الوثائق:

Casa Alianza web site: The Bosques de San Nicolas Case <http://www.casa-alianza.org/EN/human-rights/violations/bosquescidh/>; The complete case and ruling of the Inter-American Court on Human Rights <http://www.casa-alianza.org/EN/human-rights/violations/bosquescidh/background.phtml>

٧- تقديم نداءات عاجلة

المنظمات المتعاونة:

المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، ومنظمة غير حكومية محلية لن يعلن عن أسمها
لأسباب أمنية

البلد: نيبال

معلومات أساسية

دأبت المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، منذ عام ١٩٩١، على إرسال نداءات عاجلة تحت عنوان "الطفل: شاغلنا" إلى جمهور مستهدف ومحدد من المحتمل أن يشرع في العمل بحزم وفعالية بشأن هذه القضايا. وقد أدى تقديم نداءات عاجلة متعلقة بالعنف ضد الأطفال على وجه الخصوص إلى المساهمة في عمليات التدخل في هذا المجال وفي إذكاء الوعي العام. كما وجهت هذه النداءات العاجلة بالخصوص، والتي وزعت على الآلاف من المتلقين في أنحاء العالم، إلى آليات الأمم المتحدة ذات الصلة (مثل المقرر الخاص المعني بالتعذيب، والمقرر الخاص المعني ببيع الأطفال واستغلالهم في البغاء وفي إنتاج المواد الإباحية، والممثل الخاص للأمين العام للأطفال والصراع المسلح، الإجراء ١٥٠٣)، فضلاً عن الوكالات المتخصصة (منظمة الأمم المتحدة للطفولة، اليونيسيف، ومفوضية الأمم المتحدة للشؤون اللاجئيين وغيرهما) والتي من شأنها استخدام هذه النداءات العاجلة كمصدر للمعلومات.

ما جرى عمله؟

قامت المنظمة الدولية للتعذيب، بعد أن حصلت على معلومات من مصادر موثوق بها في النيبال، وبعد أن تأكدت من صحتها مع أعضاء المنظمة بنيبال في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣، بتقديم نداء عاجل منبهة المجتمع الدولي بأنه قد "تم إلقاء القبض على مانوج راى، البالغ من العمر ١٥ سنة، في ٢٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣. ونقل مانوج راى إلى قسم شرطة مقاطعة هانوماندوكا في كاتماندو حيث تعرض لسوء المعاملة، والتعذيب واحتجز قسراً لما يزيد عن ٢٠ يوماً. كما أجبر مانوج راى على الاعتراف بارتكاب الجريمة التي حدثت بمنزل صاحب الأرض".

ناشدة المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب الحكومة بالعمل وفقا لالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ولقد علم أن مانوج راي مفقود في ١ كانون الأول/ ديسمبر. وقامت المنظمة الدولية بعد ذلك بإجراء نداء معلنة أنه قد " أكد أحد الحراس بأن مانوج راي لم يعد محتجزا بقسم شرطة مقاطعة هانوماندوكا بل لقد سبق أن أفرج عنه، لكن لم يُعثر على أثر له في أي مكان. فضلا عن ذلك، لم تعترف السلطات باعتقاله ولا بالافراج المفترض عنه."

لقد تولى السيد تيو فان بوفن القضية، وهو المقرر الخاص المعني بمسألة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة الإنسانية أو المهينة، وأفرج عن مانوج في ١ كانون الثاني/ يناير سنة ٢٠٠٤، وهو يعيش الآن مع أسرته.

إلى أي حد تعتبر هذه الممارسة جيدة؟

إنجازات

- الإفراج عن طفل محتجز قسرا وخاضع للتعذيب
- إنشاء سابقة في مجال رصد قضاء الأحداث
- مكافحة الإفلات من العقاب (عملية جارية)

شروط ضرورية

- التأكد من المعلومات وتحليلها
- تبادل المعلومات ونشرها بشكل سريع
- التتبع/ والضغط من قبل المتلقين للنداءات العاجلة على الصعيد الدولي والوطني

مصدر الوثائق:

www.omct.org; Annual Report of the UN Special Rapporteur on Torture, paragraph 1247 [p. 257] in E/CN.4/2004/56/Add.1

(Footnotes)



